



حركة البناء الوطني  
NATION BUILDING MOVEMENT  
*Syrian Nation Builders*



مشروع حوار القوي  
السياسية والاجتماعية

# ممكنات الشراكة بين القوى السياسية والمجتمعية في سوريا

2021

يصرح باستنساخ مقتبسات من هذا البحث دون إذن كتابي، شرط الإشارة للمصدر مع ذكر عنوان البحث كاملاً وذكر "حركة البناء الوطني- سوريا".

للاستفسار:

البريد الإلكتروني: [info@nbmsyria.org](mailto:info@nbmsyria.org)

whatsapp \هاتف: +963113330665

جميع الحقوق محفوظة

All rights reserved

## مقدمة

ما أن اندلع "الحدث" السوري عام 2011م حتى برزت الانقسامات الأفقية والعمودية ضمن المجتمع، وتقدمت الروابط التقليدية، الطائفية والعرقية وغيرها، على الرابطة الوطنية التي كان من المفترض لها أن تجمع السوريين، ومن خلفها تقدمت القوى التقليدية كالعشائرية والقومية والإثنية، فساهم ذلك بتعقيد كل المحاولات للخروج من هذه الأحداث. وقبل "الحدث" لم يعتد السوريون التعاطي، أو بعبارة أخرى الغوص بعمق في القضايا الأساسية التي تهم مجتمعهم، ك"الانتقال السياسي" و"المواطنة" و"الحقوق والحريات" وغيرها، وكذلك المواضيع التي تهم مستقبلهم من "العقد الاجتماعي" إلى "الجندر" وصولاً إلى "دور المجتمع المدني". وحتى عندما تم التطرق إلى هذه القضايا بعد 2011 فقد تم ذلك من باب الاصطفاف السياسي (موالاة، ومعارضة) وكان معيار التعاطي معها (مع أو ضد) حسب هذا الاصطفاف مع أطراف الأزمة، ولم تكن المواقف مبنية على أساس البرامج التي تطرحها هذه القضايا.

وفي سبيل البحث عن ممكنات الحل، كان لا بد من إعادة التعرف على المجتمع بمكوناته وقواه المجتمعية والسياسية المختلفة، أي التعرف على البيئة السياسية والاجتماعية المعقدة، لأن أي حل لا بد له من حوامل

مجتمعية عميقة ومتجذرة وأن يكون مبنياً على حالة من الشراكة أو التوافق بين هذه القوى، وإلا مصيره

” أي حل لا بد له من حوامل  
مجتمعية عميقة ومتجذرة  
وأن يكون مبنياً على حالة  
من الشراكة أو التوافق بين  
هذه القوى وإلا مصيره  
السقوط.“

السقوط. ولذلك برزت أهمية البحث عن خارطة القوى والحوامل المجتمعية الحالية، وما وراءها من ضرورة التعرف على الروابط التي تجمع بين القوى قبل البحث عن إمكانات الحوار بينها، كخاية بحد ذاتها، من أجل بناء جسور التواصل والتعارف بين السوريين، خصوصاً في ظل تنوع تلك القوى

وتعددتها وتناقضاتها الداخلية، ليضم هذا

الحوار جميع أطراف الانقسام السياسي، الموالي والمعارض، والقيادات المجتمعية المحلية، والناشطين، وغيرهم من الذين لم تتح لهم فرصة التواصل مع بعضهم من قبل، بهدف الوصول إلى شراكات وتحالفات أصيلة، وإرشاد القوى إلى حالة الحركية الواعية.

وزاد من ضرورة دراسة القوى السورية ما ظهرت عليه الأحداث منذ عام 2011، كنتيجة لسلسلة من الإخفاقات لمواجهة "اضطراب" مازال المجتمع مختلف على تفسيره، على اعتبار أن هذا الاضطراب بصورته العامة منفصل عن "الحدث" الذي بدأ عام 2011، وكشف فقط أن هناك استحقاقات مؤجلة كانت تتطلب الحل، وتطور بشكل دراماتيكي، ناهيك عن تفاقمه سياسياً واجتماعياً، فاتضحت الاستحقاقات المجتمعية أكثر مع ما كشفه الاضطراب سياسياً وأمنياً نتيجة العنف الذي حصل. فالعلاقات داخل المجتمع السوري خضعت للاختبار عنيف تم تسميته في هذا البحث بمصطلح "الاضطراب"،

بينما استخدم مصطلح "الأزمة" كمفهوم مركب لعمق العلاقات البينية السورية، فالمسائل المختلفة من "العقد الاجتماعي" و"المجتمع المدني" و"الجندر" وغيرها ليست مستجدة لكنها شكلت العناصر التي يجب التعامل معها بجدية لمواجهة "الاضطراب".

ومع ملاحظة تصاعد دور بعض القوى الجديدة في سوريا، يدرس هذا البحث القوى التقليدية والناشئة من خلال العلاقات القائمة بينها، ومحاولة استشراف ما يمكن أن تؤول إليه هذه العلاقات داخل المجتمع من حالة شراكة بينها، مع إمكانية تمظهر وبروز دور المجتمع المدني لتكريس علاقة منتجة قادرة على طرح رؤى للخروج من "الاضطراب"، من أجل البحث عن حوامل اجتماعية تكون رافعة لأي حلول مستقبلية أياً كانت هذه الحلول.

### إشكالية الدراسة:

اعتمدت الحلول المطروحة على الدوام على طرح برامج للعمل دون تحديد الحوامل الاجتماعية التي يمكن لها تبني أو تحمّل عبء ومسؤولية هذه البرامج، لذا تركز العمل في هذه الدراسة على توصيف البيئة العامة السياسية - الاجتماعية في سوريا، وتأثيرها المتبادل مع الكتل أو القوى السياسية والمجتمعية، في محاولة للوصول إلى ممكنات شراكة وتحالف بين هذه القوى، بحيث تكون قادرة على حمل أي برنامج عمل مطروح نحو تحقيق أهدافه إذا ضمن مشاركة جميع القوى والفاعلين في المجتمع. وتحديد موقع فواعل المجتمع المدني في هذه الشراكة.

### محددات الدراسة وفرضياتها:

انطلقت الدراسة من اعتماد محددين أساسيين للعلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية:

1\_ **المصلحة تحدد طبيعة العلاقات:** رغم أن المصالح ترسم برامج القوى والتجمعات، لكن العلاقات نادراً ما تنعكس في البرامج التي تبقى ضمن أشكال فكرية يصعب وضعها أو ترجمتها في سياق العلاقات القائمة مع القوى الأخرى.

2\_ **حجم القوى لا يعكس مواقفها:** إذ توضح تجربة المواقف للقوى السورية أن توجهاتها وقدرتها على التحرك حتى الآن ليست محكومةً بحجمها، فالكتل الأكبر أقل فاعلية من الحركات الأصغر، وهذا ما ظهر جلياً خاصة بعد 2011.

وانطلقت الدراسة من فرضية وجود أربع قوى تقليدية في المجتمع:

1\_ **التحالف القوي (كتلة السلطة):** يمثل القوى متعددة الاتجاهات ذات التأثير الأقوى في البيئة السياسية، ولكن هذا التحالف يحد من ديناميكيتها، ويعتمد هذا التصنيف على المجموعات السياسية المعتمدة على مسألة الهوية (عربية أو سورية أو غيرها)، أو على رؤية يسارية ذات طابع وطني مثل (الأحزاب الشيوعية ضمن الوطنية)، وتختلف مساحة البرامج الاقتصادية داخل هذا التحالف ما بين الاشتراكية والليبرالية.

2\_ **فيض اليسار:** والمقصود فيه الحالة المعبرة عن "العدالة الاجتماعية" وليس فقط اليسار الماركسي المعتمد على الهوية الاقتصادية في عملية التمايز في التحرك السياسي، باعتبار أن هناك يساراً حزبياً متحالفاً مع

التحالف القوي، وتم استخدام مصطلح "الفيض" لأن حالة "العدالة الاجتماعية" ليست مؤطرة ضمن أحزاب وقوى واضحة فقط؛ إنما هي أوسع من ذلك.

**3\_ طيف اليمين\*:** لا يحمل شكلاً حزبياً بذاته باعتبار أن اليمين السياسي كالأحزاب القومية ضمن التحالف القوي، لكن ما تقصده الدراسة من اليمين هو الحالة العامة المحافظة التي تشكل منظومة القيم، وليس حالة الإسلام السياسي، وتتشكل هذه الكتلة من التجمعات الأهلية التقليدية كالعشائرية، أو الأهلية الحديثة كتجمعات التجار وكبار المستثمرين، وتشكل معظم قوى المجتمع الأهلي جزءاً من هذه القوة في حالتها الحديثة، كما أن معظم الأحزاب الناشئة تندرج ضمن هذا التصنيف.

**4\_ المستقلون:** لا يشكلون كتلة أو قوى واضحة لكنهم يؤثرون في باقي المجموعات السياسية، لما يحملونه من قيم مدنية، ومن بينهم حتى وجهاء العشائر والمتمولين والتكنوقراط المتواجدين في المؤسسات العامة.

ومن أجل البحث عن حالة موازية للقوى التقليدية؛ ونتيجة تمظهر الحالة الأهلية في اليمين والقيم المدنية في المستقلين شملت الدراسة الكتلتين أيضاً:

**المجتمع المدني:** لا يشكل كتلة، وهو يعاني من مشكلات عديدة أهمها تأثيره الكبير بالتمويل، فهو اليوم ظاهرة تتحول تدريجياً ويمكن أن تصبح عاملاً في التأثير على العلاقات داخل البنية السياسية وارتباطاتها مع المجتمعات المحلية، لكنه لا يزال يعمل دون إطار تشريعي ناظم لعمله.

\* - يعتبر اليمين طيفاً لأنه يملك قدرة التسرب إلى العديد من التيارات، وهو الرقم الصعب لأنه يكون علاقة حاکمة بين التيارات المختلفة والمجتمعات المحلية، على حين يمثل الإسلام السياسي ظاهرة متبدلة داخل البنية السياسية، كما سيمر لاحقاً في معرض الدراسة.

**المجتمع الأهلي:** وينقسم إلى مجتمع تقليدي قائم على العلاقات ما قبل الدولة كالعشائرية، ومجتمع حديث مكون من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الكنسية الناشطة تنموياً وغرف التجارة، وهذه القوة رغم تجربتها وتبنيها قيم مدنية وتواجهها القديم لم ترتق إلى كتلة بعد.

### منهج الدراسة:

جاء اختيار المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة العلاقات لاعتبارين أساسيين: الأول مرتبط بطبيعة المشكلة كون "العلاقات" حالة تحتاج لتحديد تفصيلي لمختلف الظواهر المرتبطة بها، وللمعلومات التي فرضت نسقاً متميزاً للعلاقة. والأمر الثاني مرتبط بتحديد المصلحة في جملة العلاقات موضع الدراسة.

واعتمد البحث هذا المنهج أيضاً لمعرفة العلاقات الغائبة بين ظواهر الدراسة وتوضيحها. ورغم أن هذا المنهج يعتمد على طبيعة الزمان والمكان بشكل يصعب خلق تعميم على مختلف العلاقات؛ لكن هذا الأمر يمكن تغطيته عبر مسألتين:

- دراسة نماذج مختلفة خارج إطار العلاقات موضع الدراسة، مثل قراءة العلاقات داخل المجتمعات المحلية.
- الاعتماد على الدراسات الوصفية للمراحل السابقة والمتوفرة منذ الاستقلال السوري.

قلّصت الدراسات حول النماذج السابقة الفجوة في مسألة تعميم نتائج البحث على العلاقات المختلفة داخل المجتمع السوري، ورغم ذلك كان من الصعب وضع تنبؤات لمستقبل هذه العلاقات نظراً لعدم القدرة على الوصول لمعلومات خارج نطاق المناطق التي تسيطر عليها الحكومة



السورية، وفي نفس الوقت صعوبة الحصول على بيانات تفصيلية من المؤسسات السياسية والاجتماعية حتى داخل مناطق السيطرة الحكومية.

### آليات الدراسة:

للتحقق من الفرضيات الموضوعية قام فريق البحث باستخدام مجموعة أدوات إضافية للدراسات والمراجعات النظرية، وفق التالي:

#### 1\_ أنشطة بحثية وتنقسم إلى:

##### أ\_ منصات الحوار السورية

للخروج بأولويات استراتيجية وبرامج عمل، تجتمع الناس على أساسها للمدافعة عنها وتطويرها، وقد ضمت هذه المنصات أصحاب الاختصاص مع القيادات المجتمعية والمنظمات المدنية وأصحاب القرار في السلطات المركزية والمحلية، حيث هدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى البحث عن أدوات وممكنات لتطوير حراك سياسي اجتماعي قائم على أساس البرامج وليس على أساس مفارقات الأزمة، ومحاولة الضغط على دوائر صنع القرار السياسي المتعلق بسوريا لتبني الخطط التي يتفق عليها السوريون، وقد شكلت هذه المنصات أول مساحات الحوار والتلاقي بين القوى والنخب المجتمعية والسياسية التي اعتمدها الحركة لاحقاً في كل مشاريعها، وكانت مخرجات هذه المنصات مسار قراءة ومراجعة دائمة خاصة أثناء إعداد هذا البحث.

##### ب\_ مشروع الشباب:

هو برنامج موجه بشكل كامل إلى الشباب السوري المتنوع والناشط في كل سوريا، عبر تنظيم مجموعة من المشاريع والفعاليات والجلسات الحوارية وورش العمل التي تستهدف تمكين الشباب السوري معرفياً، وإكسابهم

المهارات والأدوات اللازمة التي تساعدكم على تفعيل أدوارهم بشكل فعلي على الأرض ضمن مجتمعاتهم المحلية بشكل أساسي، وقد شكلت المبادرات التي تم تنفيذها محلياً من قبل الشباب المشاركين ضمن هذا المشروع؛ إضافة إلى الأبحاث المنجزة والمتعلقة بمشاركة الشباب بالشأن العام؛ شكلت قيمة مضافة خلال إعداد هذا البحث.

### ت\_ مشروع الإدارة المحلية:

تركزت فكرة المشروع على التشجيع ورفع الوعي بالإدارة المحلية واللامركزية الإدارية كطريقة تتيح للناس فرصة المشاركة في تصميم السياسات والمساهمة في عملية التنمية.

تم تصميم المشروع ليكون على مرحلتين:

■ **الأولى:** مجموعة من الأنشطة وهي اجتماعات مع خبراء ومختصين في مجال الإدارة المحلية، إضافة إلى ورشات عمل وجلسات تدريبية في محافظات (السويداء - طرطوس - اللاذقية)، شملت مشاركة عدد من أعضاء مجالس الإدارة المحلية في هذه المحافظات، إلى جانب مجموعة من الناشطين المحليين والإعلاميين، حيث ساعد التخطيط والتنفيذ لهذه الورشات والمخرجات الناتجة عنها في تطوير فهم أوضح لواقع الإدارة المحلية والمحليات عموماً وشكل النشاط المجتمعي فيها، واختبار البيئة المحلية ومدى تفاعلها مع العمل المدني.

■ **الثانية:** دعم مبادرات محلية بالتنسيق مع ناشطين ومجالس محلية بهدف اختبار حالة التفاعل أولاً بين تلك الأطراف، ورصد إمكانية التعاون لتنفيذ هكذا نوع من المبادرات بالشراكة مع المجتمعات المحلية.

## ج- مشروع الأربعاء السوري:

شكلت جلسات الأربعاء السوري التي تم تنفيذها ضمن هذا المشروع أهم مدخلات هذا البحث، والتي تمّ الاستناد إليها في تطوير وصياغة فرضية البحث بالدرجة الأولى، حيث شكلت جلسات الأربعاء السوري سواء من حيث العناوين التي تم طرحها للنقاش ضمن هذه الجلسات، أو من ناحية سوية الحضور وتخصصاتهم المختلفة، والأوراق المعرفية التي أنجزت خلاله؛ شكلت مساحة الاختبار الأساسية لمحاولة استكشاف القوى المجتمعية الفاعلة في المشهد السوري وتفاعلاتها فيما بينها، وطريقة تعاطيها مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الراهنة أو المرتبطة بنويًا بتطور المجتمع السوري تاريخياً وحتى الآن، ويمكن القول إن الحاجة التي تشكلت لدى حركة البناء الوطني لإنتاج هذا البحث والخوض فيه كانت حصيلة قراءة معمقة لتقارير هذه الجلسات وما تضمنته من أفكار وآراء مختلفة عبرت بشكل أو بآخر عن اصطفايات المجتمع السوري وتوجهات الكتل الأساسية فيه.

بدأت جلسات الأربعاء السوري في 26 حزيران 2019، بشكل دوري كل أسبوع، وطرحت فيها موضوعات عديدة تتعلق بالعمل المدني في سوريا، ومن أبرز تلك العناوين التي خدمت البحث:

\_مشاركة المرأة في الحياة السياسية

\_العلمانية المفهوم والتطبيق في سوريا

\_المجتمع المدني السوري

\_مشاركة الشباب السوري في الحياة السياسية

\_تحولات الهوية العمرانية لمدينة دمشق

\_المصالحة الوطنية

\_ملاح أديبات الحرب السورية

- \_الجندر من وجهة نظر الرجال
  - \_أدب الشباب في الحرب السورية
  - \_هوية الاقتصاد السوري
  - \_اللجنة الدستورية والعملية السياسية
  - \_تحولات وأدوار الطبقة الوسطى في سوريا
  - \_التنمية البيئية كأحد أبعاد التنمية المحلية
  - \_سياسات الدعم الحكومي في سوريا
  - \_دور المجتمع المدني في بناء سوريا (الهوية-القيم-نموذج العمل)
- د- مجموعات تركيز (FGD's):

توزعت على ثلاث مجموعات، تألفت الأولى من الباحثين والنشطاء لاختبار إمكانية المسار العام للبحث، وتناولت الثانية الجوانب الاقتصادية الأساسية التي يمكن إدخالها في الفرضيات الأساسية لرسم خارطة القوى، على حين ركزت الثالثة مع مجموعات اليسار السوري على الوظائف الأساسية للييسار ونوعية برامجه المرتقبة.

## 2\_ ورشات العمل:

وتوزعت إلى:

- ورشة للمستقلين والفعاليات المدنية، لتوصيف حالة المستقلين ورؤيتهم السياسية والمجتمعية، والمشاريع المدنية التنموية الممكنة لا سيما في البيئات المحلية.
- ورشات عمل مناطقية كانت إحداها لفعاليات إقليم الساحل لتوصيف مشاكله وقراءة القوى التي يمكن أن تساعد في عملية التنمية، والجلسة الأخرى خُصت لمدينة حمص ضمت فاعلين بالمجتمع المدني وأعضاء في الإدارة المحلية وأكاديميين وتقنيين تنمية.

■ نتائج ورشات سابقة مرتبطة بالمجتمع المحلي شاركت فيها أحزاب مرخصة حديثاً إضافة للحزب السوري القومي ونشطاء من اليسار السوري وفعاليات محلية.

### 3\_ لقاءات فردية:

مع قياديين في الحزب السوري القومي الاجتماعي من أجنحته الثلاث، شملت رئيسي جناح "الأمانة" وهو حزب مرخص، و"الانتفاضة" برئاسة علي حيدر رئيس هيئة المصالحة الوطنية، إضافة لأعضاء في المكتب السياسي في جناح "المركز" قبل قرار حله.

### حدود الدراسة:

تستعرض هذه الدراسة القوى والكتل الأساسية والناشئة عبر سيرورة تطورها منذ مرحلة تشكيلها وحتى نهاية 2019، وتركز على دراسة التفاعلات بين الكتل خلال الفترة الأخيرة منذ بداية "الحدث" السوري 2011، ولا سيما أنها الفترة التي شهدت بروز الحاجة للمجتمع المدني وذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. أما الأنشطة التي تضمنتها عملية البحث فامتدت لعامين كاملين منذ النصف الثاني لعام 2018 وحتى بداية النصف الثاني من عام 2020م.

## المبحث الأول - خارطة الكتل الأساسية

تبدو القوى السياسية في سوريا حالة معبّرة عن رؤية تنويرية بالدرجة الأولى، فهي وليدة البحث عن "الذات" المفقودة طوال المرحلة العثمانية، وفي نفس الوقت ارتبطت منذ البداية بالصراع الوطني وذلك بغض النظر عن رؤيتها للعلاقة مع السلطنة العثمانية، فمبررات البحث للنظر إلى القوى الكلاسيكية السورية نتجت عملياً عن طبيعة الحياة السياسية منذ بداية القرن العشرين، ورغم أن بعض الأحزاب قادت حركة التحرر الوطني في العهد التركي، لكنها كانت حركات خاضعة للظروف فأساءت للحركة الوطنية<sup>1</sup>، وهذا الشكل كان عاملاً مؤثراً ومستمراً، وظهر بشكل واضح في المفاصل التاريخية لسوريا، سواء في زمن الوحدة أو مرحلة ظهور الجبهة الوطنية التقدمية أو حتى مع ظهور قانون الأحزاب الجديد.

وتظهر الرؤية التنويرية للأحزاب السياسية كإشكالية حقيقية؛ باعتبارها الركيزة الأساسية للمجتمع المدني<sup>2</sup>، فهي جاءت من عمق الإصلاحات العثمانية نهاية القرن التاسع عشر، واستقلت عن المركزية في اسطنبول

1\_ محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥، دمشق دار الرواد 1955. ص 21.

2\_ عبد الله حنا، صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

من خلال الجمعيات التي تأسست، وتحول بعضها إلى أحزاب، وهذا الدور الريادي ظهر واضحاً في دستور عام 1953، حيث ورد في أحد فقراته الخاصة بتنظيم الحياة الحزبية "يهدف القانون إلى اعتبار الأحزاب السياسية مدارس تعمل لتكوين صفوة من المستنيرين المخلصين وإعدادهم إعداداً ديمقراطياً لتحمل التبعات العامة، كما تهيء للشعب سبل تربية القومية وتيسر له استكمال الوعي في شؤونه العامة وتقوده إلى تحقيق مصلحته فيها"<sup>1</sup>.

ضمن السياق التاريخي لنشوء الحياة السياسية فإن هذه الدراسة اعتمدت مصفوفة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التجمعات السياسية والاجتماعية سواء في نشأتها التاريخية أو التحولات التي طرأت على عملها نتيجة الظروف التي أدت لغياب المشاركة في الشأن العام، وما فرضته الأحداث السورية طوال أكثر من سبعة عقود من الدولة الوطنية، فالعناصر الفاعلة في القوة داخل التجمع سواء كانت حزباً أو تجمعاً غير مؤطر بنظام فكري صارم هي<sup>2</sup>؛

**الامتداد:** عبر جمهور يشارك بعلاقات داخلية تميزه عن باقي القوى.

**الاستقطاب:** من خلال القدرة على تجميع إرادات مختلفة ضمن فعل ظاهر.

**التشابك:** بين العنصرين السابقين وتحدده مصالح المجموعة ومواردها وطبيعة علاقاتها الداخلية.

إن الكتل السياسية الأساسية في سوريا وفق فرضيات الدراسة اعتمدت على النظر إلى مكونات البنية السياسية - الاجتماعية على أنها مكونة من أربع

1\_ محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908، مرجع سابق ص24.

2\_ تم اعتماد العناصر الثلاث التي يعتمدها أنطونيو غرامشي في مسألة قوة الأحزاب والتجمعات، انطونيو غرامشي، قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة واهي شرفان وقيس الشامي،(بيروت: دار - الطليعة، 1970.



كتل يمكن إسقاطها وفق العناصر السابقة ضمن توصيف خاص ينطلق من اعتبارين:

1\_ اعتبار عناصر القوة السابقة (الامتداد، الاستقطاب والتشابك) مقياس لاعتبار أي مكون سياسي أو اجتماعي فاعل في البنية السياسية وقادر على التأثير على المجتمعات المحلية.

2\_ النظر إلى العمق الاجتماعي لأي مكون، فهو جزء من سياق تنموي شامل بدأ مع الصراع بين الحالة المدنية (أحزاب بداية القرن العشرين) ومجتمعات ما قبل الدولة (المجتمع الأهلي التقليدي).

فالوصف العام للبنية السياسية - الاجتماعية لا ينظر فقط إلى الواقع الحالي؛ إنما يتعامل مع العلاقات داخل هذه البنية كسياق كامل، وأزمة هذا السياق تعبر عنها حالات "اضطراب" مختلفة ابتداء من الانقلابات العسكرية في نهاية أربعينيات القرن الماضي وصولاً إلى ما يحدث منذ عام 2011 الذي كسر نمطية الحياة السياسية، وتجددت معه الأسئلة حول التوافق الوطني الذي تشكل في المراحل الأولى لنشوء الدولة السورية المعاصرة.

فالتأسيس العميق لهذا العقد الاجتماعي

لم يكن خلال المؤتمر السوري عام 1919، لأن هذه المرحلة كانت تجربة قصيرة جداً حملت مواجهات حادة دون تبلور واضح للمصالح الجديدة للنخب السياسية، بينما شكلت تجربة "الكتلة الوطنية" أول صور للتوافق الوطني، وأنشأت البنية السياسية الأولى لسوريا في العصر الحديث، وهذه الكتلة

ما يحدث منذ عام 2011 كسر نمطية الحياة السياسية، وتجددت معه الأسئلة حول التوافق الوطني الذي تشكل في المراحل الأولى لنشوء الدولة السورية المعاصرة.

تأسست في بيروت وليس في دمشق في 19 تشرين الأول 1927، وظهرت ضمن حالة ظرفية هدفها التفاوض السياسي من أجل الاستقلال، واستمرت لاحقاً لتقدم نموذجاً للبنية السياسية أكثر من كونها حزباً، وتحالفاً للمصالح الاجتماعية يمثل الكتلة الأقوى التي تستقطب حولها جملة من المصالح الهامشية لقوى أخرى.

لم يكن غريباً أن تقدم الكتلة الوطنية النموذج السياسي الأكثر قوة في تلك المرحلة، إضافة لغياب المنافسين كان أكثر

من 90% من زعمائها قد تخرجوا من المدارس العلمانية، ونصفهم تقريباً حصلوا على تعليم مهني عالٍ في اسطنبول، والتحق 20% منهم بجامعة أوروبا أو بالكلية البروتستانتية في بيروت (الجامعة الأمريكية لاحقاً). فمعظمهم سياسيين محترفين وينتمون إلى شريحة كبار الملاك<sup>1</sup>، وهذه الصورة توضح طبيعة العلاقة بين نخبة أصحاب المصالح السائدة ونوعية القوة الناشئة، لذا كانت البنية السياسية تعاني من اختلال تقريباً لأنها تنتمي إلى نظام اقتصادي لملاك الأراضي بالدرجة الأولى، وفي مرحلة لاحقة ضمت هذه البنية أحزاباً وتجمعات أكثر حركية مثل الحزب الشيوعي والسوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي، لكن حالة الاختلال بقيت مهيمنة لفترات طويلة حتى مع تأسيس أحزاب جديدة لأن أيّاً

” حالة الاختلال بقيت مهيمنة لفترات طويلة حتى مع تأسيس أحزاب جديدة لأن أيّاً منها لم يحظ بالشعبية أو القدرة على تنظيم الحياة السياسية أو التأثير الفاعل فيها.“

1\_ فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1997، ص299.

منها لم يحظ بالشعبية أو القدرة على تنظيم الحياة السياسية أو التأثير الفاعل فيها، كما إن الأحزاب الجديدة لم تستطع خلق التوازن بين منهاجها السياسي ومتطلبات مواجهة الواقع المضطرب، وبالتالي غابت عن المشاركة في صنع القرار.

### 1\_ التحالف القوي:

يمثل هذا التحالف كتلة "الائتلاف الحاكم" الذي يضم سياسياً بالدرجة الأولى أحزاب الجبهة بما فيها اليسارية واليمينية (القومية)، والأحزاب الناشئة وتفرعات الحزب القومي وجزءاً من النشطاء الذين يشكلون أحياناً تحالفات وتيارات. ورغم التناقضات الواضحة حتى ضمن أكبر مكونات هذا التحالف (حزب البعث)، فإنه يتحرك ضمن سياق واحد تحدده مصلحة وجوده.

ولكن اجتماع هذه الكتلة لا يعني أنها كتلة صلبة دائمة أو تشكل ائتلاًفاً متكاملًا بالمعنى السياسي للمصطلح، بل هي كتلة سائلة لأبعد الحدود، جمعت أطرافها المصلحة المباشرة حول السلطة والثروة، ولا تخرج هذه الكتلة عن قاعدة التحالف القوي التي ظهرت منذ تأسيس الكتلة الوطنية، وتحاول إيجاد رموز جديدة دائمة لبقائها ضمن سياق واحد، فقد كان كبار الملاك هم قاعدتها في مرحلة ما قبل الاستقلال، وفي مرحلة لاحقة اعتمدت على برجوازية المدينة.

تاريخياً ساهمت الصراعات العسكرية والسياسية في سوريا ببناء التعبيرات السياسية أكثر مما كانت هذه التعبيرات ناجمة عن انتماء اجتماعي أصيل، ففي مرحلة الخمسينيات، من قام بالانقلابات لم يكونوا بعثيين في حين أن انقلاب عام ١٩٥٤ قام به اشتراكيون بعثيون، وسلّموا السلطة لهاشم الأتاسي، أي أن فهم البعثيين للدستور كان ديمقراطياً في تلك الفترة.

كما أن تجربة الدولة الوطنية في مراحلها الأولى توضح أن التحالف القوي

تاريخياً ساهمت الصراعات العسكرية والسياسية في سوريا ببناء التعبيرات السياسية أكثر مما كانت هذه التعبيرات ناجمة عن انتماء اجتماعي أصيل.

للمصالح، وهو الكتلة الوطنية، يؤثر على النظام السياسي، عموماً، حتى في مراحل تنحي هذا التحالف أو إقصائه كما حدث خلال مرحلة الانقلابات، أو في مرحلة الوحدة مع مصر، وفي ستينيات القرن الماضي. ولكن مع استلام البعث السلطة في 8 آذار 1963 فإن إمكانية إيجاد تحالف قوي

بعد تهلhel شريحة كبار المالكين، لم تعوضه

البُننى الجديدة التي تمحورت حول الجيش، فكان الجيش بذاته يعبر عن صيغ تحالف لمصالح اجتماعية كوونها البعث من الفئات المهمشة تاريخياً، إلا أن سلطة البعث أزال ما تبقى من الطبقة السياسية القديمة، وبدأ التحالف القوي مع الجبهة الوطنية التقدمية مستنداً على بيروقراطية مؤسسات الدولة، وامتلك لاحقاً مركزية من خلال التشابك بين هذه المؤسسات والجهاز السياسي داخل الجبهة.

هذا وقد حصرت الجبهة الوطنية التقدمية شكل المصلحة لكافة القوى والتجمعات، والمفارقة الأساسية أنها رسمت نظاماً فكرياً اعتمد على "القومية العربية"، لكنها اعتمدت بالتوازي آليات سورية بامتياز في استيعاب الأحزاب السياسية، التي باتت متمحورة في فلك "البعث" ولم تستطع التمايز عنه، حتى أن "الجبهة" نفسها باتت وكأنها من دوائر الحزب، على حين حاولت بقية الأحزاب الحفاظ على ما تبقى من وجودها للحفاظ على بعض الامتيازات هنا وهناك وما يعطيها "البعث" من شراكة في السلطة، أما "البعث" فقد كان يتغنى بـ "الجبهة" كأحدى وسائل القيادة الجماعية للبلاد

ويعتبرها رأس التعددية السياسية.

فالتحالف القوي لم يظهر من جديد إلا بعد عام ١٩٧٠، وتأسيس "الجبهة" التي أوجدت صياغة جديد لهذا "التحالف" مبنية على نفس عناصر القوة الأساسية وفق الآتي:

■ مثل الجيش والدولة حالة الامتداد؛ فجمهور هذا التحالف هو جهاز تضخم بسرعة عبر الجيش ومؤسسات الدولة التي أدخلت إليها عناصر جديدة من الأحزاب ولاحقاً من المستقلين الذين يمثلون يمين الوسط كالتجار على سبيل المثال.

■ كانت مركزية الدولة تشكل الاستقطاب؛ فعبرها تم تجميع الإيرادات المختلفة.

■ قدم مجلس الشعب والإدارات المحلية لاحقاً حالة التشابك التي حكمت التوازن بين مركزية الدولة ووجود الجيش في مفاصل السلطة السياسية. ضمت الجبهة معظم الأحزاب التاريخية كالشيوعي والسوري القومي والاتحاد الاشتراكي، ويدور في فلكها اليوم الكثير من التجمعات الناشئة ضمن سياق واحد تحدده مصلحة وجودها،

فالتحالف القوي تجاوز عملياً "الجبهة" ليشكل كتلة سائلة تنفذ باتجاه المصالح التي تحددت بعد ٢٠١١ بالحفاظ على وجودها، ويتميز في إطار هذه المجموعة تشكيلات بعضها لها علاقة بالعمل العسكري (فصائل مسلحة) وأخرى ضمن مؤسسات المجتمع المدني (مثلاً الأمانة السورية للتنمية

” الجبهة الوطنية رسمت نظاماً فكرياً اعتمد على "القومية العربية"، لكنها اعتمدت بالتوازي آليات سورية بامتياز في استيعاب الأحزاب السياسية.

“

حديثاً) وهي تملك نفس المصلحة في مرحلة الحرب، لكنها قد تبحث لاحقاً عن تمثيل مختلف لها سياسياً واقتصادياً.

**ومن ناحية مؤسسات الدولة:** فقد امتدت سيطرة التحالف القوي على بيروقراطيتها، فلم ترتبط المناصب والقيادات بالولاء فقط بل ارتبطت بالانتماء لـ"البعث"، وفي فترات معينة كان يشترط للارتقاء الوظيفي حصول العامل على العضوية العاملة في الحزب، وهو ما مكن الحزب من صياغة شبكة المصالح في البلاد وفق رؤيته وكان يتولى بنفسه توزيع مساحات النفوذ، بحيث تتسع لمن يشاؤه "البعث" فقط، حتى إن المناصب اعتبرت مكافآت وعطايا.

ولعل أبرز ما يوضح إحكام "البعث" على السلطة أن القيادة المركزية (القيادة القطرية سابقاً قبل فك ارتباط البعث بفروعه في الخارج عام 2018 تماشياً مع قانون الأحزاب) كانت ولا تزال تتولى ترشيح المناصب، وهي لا تزال إلى اليوم أعلى من أي منصب حكومي، وحتى رئيس الوزراء يعتبر عضواً فيها بحكم منصبه، حتى بعد صدور دستور جديد في 2012 الذي لم يتضمن أي إشارة لقيادة البعث للدولة والمجتمع على غرار الدستور الذي قبله في المادة (8). وما ينطبق مركزياً ينطبق محلياً.

**أما من ناحية البنية المجتمعية:** فعلى الرغم من أن الكثير من الدراسات رأت أن "الجبهة" مجرد غطاء سياسي للسلطة، إلا أن الوجه الآخر لها يبدو في شكل البنية السياسية - الاجتماعية التي كرّستها، فضمن مسألة الانتشار عبر "الإدارة المحلية" ساهمت "الجبهة" إلى حد ما في مشاركة أوسع في صناعة القرار<sup>1</sup>، واستطاع الحزب عبر هذه الصيغة تحييد الكثير من الصراعات السياسية الاجتماعية خاصة المحلية، وضمان توازن حافظ على الاستقرار في

1\_ كمال ديب، الحرب السورية، تاريخ سورية المعاصر 1970 - 2015، دار النهار طبعة أولى 2015، ص 36.

البلاد طويلاً، لينتقل هذا الاستقرار إلى السلطات التشريعية والتنفيذية "بنفس صيغة" الجبهة.

بعد عام 2000 نمت طبقة رجال الأعمال، ونمت معها نخب اجتماعية جديدة لكن قطاع الأعمال السوري ظل يدور في معظمه في فلك الدولة، بغض النظر عن مدى رضاه عن الحكومة وسياساتها، وكان الصناعيون من أكثر فئات رجال الأعمال تدمراً<sup>1</sup>.

إن البنية السياسية السورية لم تنشأ على أسس تراكمية ناتجة عن تشكل طبقي سليم أفرز برجوازية حقيقية (بغض النظر إن كانت وطنية أو غير وطنية) كما أن التشكل الطبقي لم يأت ليعطي الدولة هذا الشكل التي هي عليه اليوم.

ومما سبق فإن البنية السياسية السورية لم تنشأ على أسس تراكمية ناتجة عن تشكل طبقي سليم أفرز برجوازية حقيقية (بغض النظر إن كانت وطنية أو غير وطنية) كما أن التشكل الطبقي لم يأت ليعطي الدولة هذا الشكل التي هي عليه اليوم.

وتشكلت معظم القوى الاقتصادية طوال العقود الأربعة الماضية ضمن التحالف القوي الذي عقد تصالماً مع مجتمع المدن، فصيغة "الجبهة" بذاتها كانت لكسب شرعية التعامل مع التركيبة السورية الإثنية والدينية والاجتماعية، ومستوى "الجبهة" كتحالف منح "البعث" مساحة للتعامل مع الإسلام التقليدي وبورجوازيي المدن، فنسجت قوى رأس المال التقليدي علاقة قوية معه، كم أن "الكارتل" الاقتصادي الداخلي لا يمكن فصله عن هذه

1 - سمير سعيغان "الغضب: ديناميكية القوى الاجتماعية في الثورة السورية" موقع "الجزيرة نت" 11/3/2012 على الرابط : (تاريخ العودة في 10 أيار 2020).

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201231191934707966.html>

المجموعة التي تعمل مع كافة مفاصل الدولة وبغطاء سياسي واضح، وهذا التحالف القوي يبدو أكثر تأثيراً في علاقاته مع المجتمعات المحلية، وظهر هذا الأمر بوضوح في "مناطق المصالحات"، حيث عاد لاستيعاب الحالة السياسية على الأقل في هذه المناطق، بعد حالة ظهرت مع بداية أحداث 2011 عندما تمكنت نُخبٌ جديدة قادمة من الريف وفقراء المدن في معظمها من السيطرة على مقاليد الأمور، ونشأ تحالف جديد بين فقراء المدينة والريف والمثقفين قاده الجيش<sup>1</sup>.

ويمكن لحظ برنامج إصلاحي سياسي قبل ذلك، خلال الفترة من عام 2000 إلى 2005، كان من المفترض أن هذا البرنامج ليبرالي شديد ومنظم لدى السلطة، لكنه توقف بشكل مفاجئ وانتهى في عام 2005 حين كان المفترض أن يقوم حزب البعث بإصلاحات داخلية، لكن هذا أيضاً لم يحصل لأسباب عديدة منها داخلية ومنها خارجية.

إن امتداد السياق للبنية السياسية القائمة على التوازن بين التحالف القوي وباقي المجموعات السياسية والاجتماعية

فرض شكل البنية السياسية الاجتماعية القائمة في سوريا على الاستقرار، وارتبط بالشكل الذي افترضته الدراسة بالتحالف القوي، بامتلاك الأخير حالة الامتداد وقدرته على الاستقطاب والتشبيك ويمكن الاستنتاج بأن التحالف القوي يمثل كتلة متكاملة.

إن امتداد السياق للبنية السياسية القائمة على التوازن بين التحالف القوي وباقي المجموعات السياسية والاجتماعية فرض شكل البنية السياسية الاجتماعية القائمة في سوريا على الاستقرار، وارتبط بالشكل الذي افترضته الدراسة بالتحالف القوي.

1\_ المرجع السابق نفسه.



## 2\_ طيف اليمين:

يشكل اليمين طيفاً واسعاً في المشهد السياسي- الاجتماعي السوري يتجاوز حدود التشكيلات المحددة ليشكل منظومة من القيم، ويمكن تمييزه مع انهيار الدولة الوطنية الأولى عام 1920 بعد دخول قائد قوات الاحتلال الفرنسي الجنرال غورو إلى دمشق، حيث انتقل الوعي الوطني من النخب إلى عمق المجتمع، فظهرت الأحزاب التي ضمت جميع أبناء الوطن، وكان هذا أول اختراق كبير للمجتمع الأهلي (اليمين) الذي يعبر عن التراث في العهدين المملوكي والعثماني<sup>1</sup>.

عملياً فإن قراءة اليمين هو اكتشاف للصراع المخفي منذ الانتداب مع

منظومة قيم تراثية تضبط العلاقات

الاجتماعية، وتؤثر في تصوراتها

لمعظم المفاهيم الحديثة،

فالإيديولوجيات القديمة لم تختفي مع

بدء مرحلة الصراع مع الاستعمار

الفرنسي وظهور الأحزاب، وتفاوت

استخدام المشاعر الدينية في الثورة

بين الفرنسيين ما بين الشمال

السوري؛ حيث استخدمت هذه المشاعر

بقوة، وبين الجنوب الذي غلبت عليه المشاعر

الوطنية التي حملها قادة التيارات القومية، وكانت الثورة السورية (1925 -

1927) تحمل وجهاً لتحالف المدينة البورجوازية والريف الفلاحي في جبل

إن قراءة اليمين هو اكتشاف للصراع المخفي منذ الانتداب مع منظومة قيم تراثية تضبط العلاقات الاجتماعية، وتؤثر في تصوراتها لمعظم المفاهيم الحديثة.

1\_ عبد الله حنا، صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 2018

حوران والغوطة والقلمون، وهو ما افتقرت إليه ثورات الشمال. وهذا البحث يتعامل مع التيار المحافظ كحالة فكرية عامة عابرة للطوائف مع تماثل مواقفها في موضوعات عديدة، كالأحوال المدنية مثلاً، فالإسلام السياسي عملياً تحطم بعد الأزمة السورية في مناطق سيطرة الحكومة وانتقل بالكامل إلى تركيا أو إدلب وهذا أمر آخر مختلف تماماً عن اليمين الذي تتم دراسته، لأن اليمين لم يكن يوماً مطابقاً للإسلام السياسي<sup>1</sup>. ويمثل التداخل بين منظومة قيم التراث مع العمل الوطني جانباً هاماً لفهم طبيعة اليمين، على الأخص مع بوادر تشكل البنية السياسية السورية، فالأحزاب كتشكيلات مدنية لم تكن العامل الحاسم في رسم تصورات الدولة الحديثة، إنما ترافقت مع منظومة التراث التي عملت في الشمال السوري بشكل واضح، ويبدو هذا واضحاً في القانون الأساسي للكتلة الوطنية التي قادت العمل السياسي في مرحلة الاستعمار وصولاً إلى الاستقلال، فهي رأت "من الواجب المحتم جمع قوى الأمة، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة" الجهود<sup>2</sup>.

يمثل التداخل بين منظومة قيم التراث مع العمل الوطني جانباً هاماً لفهم طبيعة اليمين، على الأخص مع بوادر تشكل البنية السياسية السورية، فالأحزاب كتشكيلات مدنية لم تكن العامل الحاسم في رسم تصورات الدولة الحديثة.

1\_ أحمد محمد أبو زيد، ندوة: مستقبل دراسة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي، (دبي، معهد العربية للدراسات، 7/12/2014)

2\_ عبد الرحمن الكيالي، المراحل: في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من 1926 حتى نهاية عام 1939، (الجزء الأول، حلب مطبعة الضاد 1958، ص 148)

ومع الأخذ بالاعتبار أن الكتلة الوطنية تشكل المزيج بين كبار ملاك الأراضي والبورجوازية الناشئة، فقد مثل اليمين ضمن البنية السياسية الناتجة علاقةً من الضوابط التي تعبر عن المفارقة التي ظهرت مع الدولة الحديثة، فعندما تحولت الكتلة الوطنية إلى الحزب الوطني لم يظهر في مبادئها المعلنة بعد المؤتمر التأسيسي في 23 نيسان 1947 أي موقف من الملكية الإقطاعية. في المقابل يمكن اعتبار اليمين التقليدي استمراراً للتراث المملوكي - العثماني داخل الحياة السياسية بكل ما يحمله من تعاطٍ من مع التراث، وربما لا حاجة لمقارنة المنطق العام الذي عبرت عنه الكتلة الوطنية برفض الأحزاب نتيجة الظروف؛ مع حالات مشابهة للتحالف القوي في مراحل ما بعد الاستقلال وصولاً إلى مرحلة الحدث السوري 2011.

إن الكتلة الوطنية هي النموذج الذي يمكن البناء عليه لقياس تجارب حزبية أخرى، مثل الحزب التعاوني الاشتراكي الذي أسسه فيصل العسلي عام 1960، أو حزب الشعب الذي مثل البورجوازية وكبار ملاك حلب. فاليمين في النهاية يظهر بهوية تراثية قبل أي صيغة ليبرالية في مواجهة يسار اشتراكي، وحتى الحركات التي اتسمت بحالة معاصرة مثل حركة البعث فإنها أبقت التأثير التراثي سواء في "الرسالة الخالدة" التي يحميها، أو في خطاب ميشيل عفلق على مدرج الجامعة السورية عام 1943، حيث حملت عنوان (ذكرى الرسول العربي) وتحدث فيها على الفروق الطائفية مبيناً أن حركة البعث تريد يقظة المسيحيين العرب ليروا في الإسلام ثقافة قومية لهم.

ويعتبر اليمين طيفاً لأنه يملك قدرة التسرّب إلى العديد من التيارات، وهو الرقم الصعب لأنه يكون علاقة حاکمة بين التيارات المختلفة والمجتمعات المحلية، على حين يمثل الإسلام السياسي ظاهرة متبدلة داخل البنية

1\_ نضال البعث، الجزء الأول، دار الطليعة بيروت، ص33.

البنية السياسية.

والملاحظ أن اليمين لعب دوراً مختلفاً بشكل جذري في العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي مقارنة بأدواره المتصاعدة بعد صعود "البعث" إلى السلطة، في حين كانت حركة الإخوان المسلمين تقف بين السلفية المخترقة في محافظتها والسلفية التنويرية المنسجمة مع التنوع في سوريا، وتعاملت في بداية ظهورها بواقعية مع نهوض حركة القومية العربية،

ويعتبر اليمين طيفاً لأنه يملك قدرة التسرب إلى العديد من التيارات، وهو الرقم الصعب لأنه يكون علاقة حاكمة بين التيارات المختلفة والمجتمعات المحلية، على حين يمثل الإسلام السياسي ظاهرة متبدلة داخل البنية السياسية.

فاتسمت بالاعتدال ومراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية، وهي وفق معايير سياسية معاصرة شكّلت حالة يمين واضح، فمواقفها المتتالية منذ عام 1945 وحتى وفاة مرشدها مصطفى السباعي أوائل الستينيات (1964) لم تتطرق إلى الرأسمالية أو الاقطاعية، رغم أنها تناولت ما أسمته "الجبهة الاشتراكية الإسلامية"، ووقفت إلى جانب رئيس الوزراء خالد العظم في جلسة مجلس الوزراء في 20 نيسان 1950 في توجيهه نحو المعسكر الشرقي في مواجهة الأخطار التي تحيط بسوريا.

وقد تأثر الإسلام السياسي وحركة الإخوان المسلمين بتصاعد الاقتصاد الريعي في دول الخليج، وبظروف الصراع في سوريا منذ عام 1963، والشكل العنفي الذي ظهر مع تأسيس الطليعة المقاتلة كان قفزة في شكل الحركة وفي مستقبلها عموماً داخل خارطة السياسية، فخرجنا عن طيف اليمين.

ويمكن ملاحظة مناطق الافتراق بين طيف اليمين والإسلام السياسي وفق النقاط التالية:

■ لا يملك طيف اليمين برنامجاً سياسياً إنما ينساق مع ما هو موجود، ويحقق مصالحه في الظهور ضمن العلاقة ما بين الفئات السياسية الحاكمة، أو حتى الموجودة ضمن المجتمع، والمجتمعات المحلية، فهو يفرض على الطرفين حالة وسطية في تحقيق المصالح، بينما يطرح الإسلام السياسي برنامجاً ينهي هذه الوسطية باتجاه أحد الأطراف، فهو يحارب مباشرة الفئات السياسية الحاكمة ويفرض على المجتمعات المحلية ضرورة انحيازها سواء باتجاه السلطة السياسية أو برنامج الإسلام السياسي.

■ تبدو العلاقة ملتبسة بين مجتمع رجال الدين كجزء من طيف اليمين والإسلام السياسي، فشرعيتهم الاجتماعية تدخل في تناقضات عند الاحتكاك مع الإسلام السياسي، فهم عاجزون عن مواجهة خطاب الإسلام السياسي بخطاب موازٍ قادر على تكريس الوسطية، ومرجعهم التراثي يبدو محدوداً في مقابل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يجعلهم في النهاية يتجاهلون الإسلام السياسي بشكل عام.

■ إن طيف اليمين متداخل مع الشريحة الإسلامية الأكبر التي يقوده أقل تطرفاً، ولديهم أذرع قوية داخل المجتمع الأهلي عبر الجمعيات الخيرية والحركات الإسلامية النسائية، غير أن أي فراغ سياسي تتم تعبئته عبر الإسلام السياسي، ما يجعل طيف اليمين يتعرض لتخلخل دائم ظهر خلال نهاية السبعينيات من القرن الماضي في صراع السلطة مع "الإخوان"، وأيضاً في الصراع الدائر من عام ٢٠١١ مع التشكيلات المتطرفة.

ومن الملاحظ أن طيف اليمين بنماذجه الحديثة يتميز داخله جناح ليبرالي اقتصادي لا يملك عصباً واضحاً ولا يقدم نموذجاً لكتلة مستقلة، فهو اتجاه

يخترق عدداً من القوى السياسية والاجتماعية، ويملك وجهة نظر داخل أداء بعض الكتل السياسية، ويؤدي عموماً إلى خلق مرونة ضمن البرامج المطروحة وعلى الأخص في الأداء الحكومي، حيث يمكن لحظ حالة من التشبيك بين اليمين وبين السلطة بهدف الحفاظ على حالة الاستقرار، بينما يقوم التشبيك بين اليمين والقوى المدنية والليبرالية على أساس الاقتصاد.

وقد حاولت العديد من الأحزاب الناشئة صياغة تعبير عن طيف اليمين بشكله الحديث عبر استخدام مصطلح التنمية في تسمية الحزب، لكنها فشلت حتى الآن في خلق تمايز سياسي واضح لنفسها عن التحالف القوي، ولم تستطع أيضاً التواجد بوضوح ضمن البنية السياسية العامة، فبقيت هذه الأحزاب ضمن ظرف الصراع في سوريا خارج

حاولت العديد من الأحزاب الناشئة صياغة تعبير عن طيف اليمين بشكله الحديث عبر استخدام مصطلح التنمية في تسمية الحزب، لكنها فشلت حتى الآن في خلق تمايز سياسي واضح لنفسها عن التحالف القوي.

إطار الفعل السياسي القوي، وظهر معظمها ضمن شخصيات سياسية تلعب أدواراً سريعة ثم تتلاشى.

إن كتلة اليمين تبتعد عن الإخوان المسلمين ككتلة وبرنامج سياسي، ولا يتقبل المجتمع السوري بنسبة كبيرة فكرة وجود تيار الإسلام السياسي أو عودته سيما بعدما حصل في "الحدث" الأخير لاعتبارات عديدة أهمها ممارسات تنظيماته بعد 2011، كما تكمن مشكلة باقي الطيف المتدين (مشايخ وأئمة مساجد، كنيسة ..) في أنهم لا يملكون بنية متينة على المستوى النظري يمكنها التعبير عنهم في مواجهة خبرة حركة الإخوان

المسلمين في التنظيم والضغط على المستوى السياسي، ولذلك يقع الكثيرون بالخلط بينهما، كما أن الطيف المتدين يعاني من عدم القدرة على تعبئة المساحات السياسية، فهو بشكل أو بآخر يقدم الدعم للإسلام السياسي ولو على مستوى العنصر البشري، كما يقدم الدعم للتحالف القوي بما يخدم ديمومة الحالة المحافظة، باعتبار أن نفس الشريحة الإسلامية لديها وظائف اجتماعية تقليدياً، خاصةً على مستوى تأمين التوازن في مراحل الأزمات، وغالباً ما تلعب هذه الشريحة دور الوسيط بين السلطة السياسية والرأي الشعبي العام. ومع محاولة السلطة في الألفية الجديدة إعادة التحالف مع القوى المؤثرة في الساحة وإغلاق أي شكل من أشكال الحوار مع "الإخوان"؛ اندفع هؤلاء للتطرف أكثر والبحث عن بدائل سياسية فتحالفوا مع نائب رئيس الجمهورية الأسبق (عبد الحليم خدام) عام 2006 فيما سمي بـ "جبهة الخلاص الوطني" التي طرحت "نهج التغيير للنظام السياسي السوري"<sup>1</sup>، ولكن قدوم "الحدث" السوري عام 2011 ألغى الفرصة التاريخية التي تعوّل على الإسلام السياسي بكل أطرافه، مع ركوب "الإخوان" واستغلالهم فراغ غياب القوى التقليدية عنه، باستثمارهم امتلاك التنظيم السياسي الخاص، ولأن المناخ الدولي والإقليمي والداخلي لم يعد يتيح استمرارية الإسلام السياسي. لذلك يمكن النظر إلى أن التوجه السلفي الغالب على المجموعات المسلحة في سوريا يعد حالة طارئة، مرتبطة أولاً وقبل كل شيء بالبحث عن حالة تنفيس في مقابل انغلاق الإطار المجتمعي على الحالة السياسية

1\_ يقضان الفقي، كتاب مستقبل الإسلام السياسي في سوريا لرضوان زيادة، المستقبل (لبنان)، العدد 3391، 12 أغسطس آب 2009.

المحافظة، وثانياً بتداعيات واقع "الربيع العربي" وهي توجه بعيد عن (السلفية الشامية) التقليدية<sup>1</sup>.

عجز اليمين عموماً عن إنتاج تعبير سياسي بعيد عنه (لأسباب سواء منها السلطة أو الحاجة أو الشعور بالمظلومية ..إلخ)، لكن بشكله الحديث بقي متماهياً مع التحالف القوي باعتباره عاجز عن التعبير عن نفسه بطريقة سورية.

إذاً فالإسلام السياسي يعتبر هو التمثيل الراديكالي لحالة اليمين، إلا أنه فشل لأسباب عديدة وعجز اليمين عموماً عن إنتاج تعبير سياسي بعيد عنه (لأسباب أخرى سواء منها السلطة أو الحاجة أو الشعور بالمظلومية ..إلخ)، لكن اليمين بشكله الحديث بقي متماهياً

مع التحالف القوي باعتباره عاجز عن التعبير

عن نفسه بطريقة سورية، وافتقد جزء كبير منه التعبير السياسي، فوجد أن السلطة هي أقرب شيء له، خاصة أن لهما مصلحة بالحفاظ على الاستقرار.

بالتالي فإن طيف اليمين مبني على عناصر القوة الأساسية:

■ مثل الدين حالة الامتداد؛ وهذا الإمتداد هو الذي يمنحه صفة "الطيف" فجمهور هذا التحالف واسع ويمتلك جهازاً دينياً ووقفياً متضخماً، إضافة إلى البنى الأهلية الراسخة في المجتمع.

■ شكلت القيم والحاجة للاستقرار حالة الاستقطاب؛ فمن خلالهما يرى اليمين مبررات وشرعية وجوده، ويقوم بتمتين نفسه كممثل للحالة المجتمعية التقليدية.

1\_ محمد أبو رمان، تنامي دور الجماعات الإسلامية المسلحة المتطرفة في سوريا والعراق ، موقع مركز دراسات الشرق الاوسط، 2/2/2014.



■ تقدم الحالة المحافظة أيضاً لحالة التشابك التي يتطلبها اليمين كقوة؛ من خلال إدارة المساعدات والهبات والوقف وغيره، ولكن التشابك في هذه الكتلة مرتبط بالتحالف القوي. إن كل ما سبق وإن دل على فاعلية ما لليمين، لكن هذه الفاعلية تخيب عن هذه الكتلة كونها مستقطبة من قبل التحالف القوي، حيث تتحرك ضمن فضاء التحالف القوي ولا تبدو متميزة عنه، ما ينزع عن اليمين إمكانية التمايز كقوة فاعلة، وإن تمظهر اليمين في القطاع الأهلي عبر مراحل طويلة يفترض دراسة هذا القطاع بإسهاب.

### 3\_ فيض اليسار:

يمثل اليسار أو الجناح اليساري، تقليدياً، تياراً فكرياً وسياسياً يسعى لتغيير المجتمع إلى حالة أكثر مساواة بين أفرادها، ويطرح أصحاب الطرح اليساري-الأشخاص ذوي التوجه اليساري-الفكر أو الطرح التغييري والبعد السياسي اليساري بغض النظر عن الانتماء لأي جهة أو حالة أو كتلة أو مؤسسة أو تيار أو منظمة أو جهاز. ويرجع أصل مصطلح اليسارية إلى الثورة الفرنسية عندما أيد عموم من كان يجلس على اليسار من النواب التغييري الذي تحقق عن طريق الثورة الفرنسية، ذلك التغييري المتمثل بالتحول إلى النظام الجمهوري والعلمانية<sup>1</sup>.

بدأ اليسار السوري مبكراً مع تأسيس الحزب الشيوعي السوري، ففي 28 تشرين أول 1924 بدأت بوادر تأسيس الحزب عبر اجتماع في لبنان

1\_ من موقع ويكيبيديا

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

بين مجموعة من الشباب وقرروا تأسيس الحزب، وفي أيار 1925 توحدت كل المنظمات الشيوعية وتشكلت

لجنة مركزية للحزب الشيوعي في لبنان وسوريا. ورغم أن سوريا كانت تعيش مرحلة من النهوض والتحول الاجتماعي، ولكن ظهور هذا الحزب شكل جرأة في مواجهة بيئات محافظة حتى في المدن وأجواء نخبها، فهو لم يتناقض مع كبار الملاك والبورجوازية الناشئة، بل واجه الثقافة الاجتماعية عموماً وطيف اليمين خصوصاً.

” ظهور الحزب الشيوعي السوري شكل جرأة في مواجهة بيئات محافظة حتى في المدن وأجواء نخبها، وساهمت جرأة اليسار بتقليص مساحة جمهوره في النصف الأول من القرن العشرين، لكن في المستوى النظري على الأقل كان محرك التفكير بالنسبة لقوى التنوير عموماً.

“

وساهمت جرأة اليسار بتقليص مساحة جمهوره في النصف الأول من القرن العشرين، لكن في المستوى النظري على الأقل كان محرك التفكير بالنسبة لقوى التنوير عموماً، فهو لم يملك النموذج السوفييتي فقط، بل أدوات المعرفة لمواجهة الواقع الاجتماعي أيضاً، ومساحته ضمن البنية السياسية كان ضمن حالة غير نمطية، فنظرة اليسار إلى نفسه كانت من موقع تفوق لأنه يعتبر أن خبرته هي ضمن صراع أوسع بكثير من الحالة السورية، ومساحته الصغيرة ضمن البنية السياسية لم تمنعه من بناء تجربة خاصة تطورت بشكل واضح في ستينيات القرن الماضي، وكما ساعدت حرب حزيران التيارات السلفية عبر انزياح طيف من التنويريين باتجاه سياق التراث، فإنها مكنت الحزب الشيوعي من اكتساب جمهور أوسع وذلك مع انزياح جزء من

القوميين العرب نحو اليسار، استناداً للتطورات بخسارة حربي 1948 ومن ثم 1967 مع إسرائيل وبرز حاجة إلى الحالة الثورية. في المقابل بقي اليسار الشيوعي في حالة صراع مع السلطة، حتى جاء تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية، حيث دخلها خالد بكداش باعتبارها من ثمار أشكال العلاقة السورية مع السوفييت، وهو سوفييتي بامتياز، ومثل الانضمام أول حالات الانخراط في التحالف القوي.

لم يكن انزياح قسم من اليسار نحو التحالف القوي وحده معضلة بل زاد عليها ما شهده التيار سياسياً من انشاقات بعد انضمام بكداش إلى "الجبهة" فانشق رياض الترك عن الشيوعي السوري 1972 وأسس "المكتب السياسي" الذي تحول اسمه في عام 2005 إلى حزب الشعب الديمقراطي، وتلا انشقاق الترك أيضاً انشقاق يوسف فيصل 1986 وأسس الحزب "الشيوعي السوري الموحد" ولكنه عاد ودخل الجبهة الوطنية التقدمية أيضاً كما فعل بكداش.

كما يعتبر البعض أن اليسار السوري واجه منذ نشأته الأولى حالة اغتراب بنيوي عن مجتمعه (ما قبل الرأسمالي)، في وقت حمل فيه هذا اليسار أيديولوجيا تخصّ فئات اجتماعية يولدها التطور الاقتصادي الرأسمالي، فهو في هذه الحالة حمل فكراً سياسياً يتحدث عن طبقات اجتماعية لم تولد بعد بصورتها التي تناقشها

”  
نظرة اليسار إلى نفسه كانت من موقع تفوق لأنه يعتبر أن خبرته هي ضمن صراع أوسع بكثير من الحالة السورية.

“

أفكار الاشتراكية، فاليسار السوري ارتدى قميص الآخرين الفكري ولم ينتبه إلى البنى الاجتماعية ودرجة تطورها في بلاده<sup>1</sup>.

رغم أن حالة اليسار لم تعد كما كانت في

السابق أكثر وضوحاً وتحديداً، والآن ”

حالة اليسار لم تعد كما كانت في السابق أكثر وضوحاً وتحديداً، والآن أخذ الموضوع مضامين جديدة، فأصبح هناك حركات دفاع عن الإنسانية وكركات دفاع عن الحيوان.

“

أخذ الموضوع مضامين جديدة،

فأصبح هناك حركات دفاع عن

الإنسانية وحركات دفاع عن

الحيوان، وسط اتفاق البعض على

أن أي إنسان يسعى لإسعاد البشر

وعدم إيذائهم ولا يوافق على

توحش الرأسماليين بل يسعى

باتجاه العدالة الاجتماعية يمكن تصنيفه

باتجاه اليسار، وبالتالي أصبح المفهوم واسعاً.

إن أزمة اليسار السوري والانشقاقات التي ظهرت في صفوفه لم تكن

تعني سوى ازدياد تأثيراته باتجاهات مختلفة وغياب حالة الديمقراطية

عنه تنظيمياً، فقوى اليسار السوري بقيت تقدم حتى نهاية

التسعينيات اتجاهات جديدة شكلت عملياً رموزاً أساسية، وأدت عدم

مشروعية وجود أحزاب خارج "الجبهة"، إلى جعل أي انشقاق في

صفوف القوى الرسمية، يُوصف كمعارضة حتى بداية "الحدث" السوري

2011. فمنذ عام 1979 انخرط الترك وحزبه "الشيوعي - المكتب

السياسي" في معارضة السلطة السورية بعد موقفها في الحرب

1\_ أسامة محمود آغي، اليسار السوري: أزمة بنية وهوية وممارسة، الرابط

اللبنانية، واستمروا بالعمل كمعارضة في سوريا وباتوا المعبر عن حالة اليسار المعارض، إلا أن برامج وشعارات وأهداف المعارضة اليسارية تقاطعت مع السلطة في قضايا رئيسية كمناهضة الإمبريالية وتحرير الأراضي المحتلة والاشتراكية، وهذا أدى إلى أن القاعدة الاجتماعية التي سعت المعارضة اليسارية لاكتساب دعمها، كانت نفس القاعدة الاجتماعية للسلطة.

وبعد دخول الجيش السوري إلى لبنان عام 1976 حصل الانشقاق الثاني فتشكلت "رابطة العمل الشيوعي" في سوريا، ثم خرجت مجموعة يوسف نمر وصبحي أنطون من "المكتب السياسي" عام 1978، ليشكلوا منظمة باسم "اتحاد الشيوعيين". وقد مثلت "رابطة العمل" الحالة المعارضة الأكثر راديكالية وهذا ما عرض رموزها للاعتقال، سيما أنهم كانوا "ثورجيين"، إلا أن تطور الصراع بين السلطة والحركة الدينية (الطليعة المقاتلة والإخوان المسلمون)، عمق معه الخلاف بين "رابطة العمل" و"المكتب السياسي"، فقد رأى الثاني فيما جرى "حركة شعبية" في المقابل رأت الرابطة أن الشعب السوري بات بين مطرقة النظام وسندان الإخوان، ودعت إلى تكوين قطب شعبي ثالث.

وقد شكل اليسار أيضاً "معاقل" له فوق الجغرافية السورية، فهو حالة خاصة في البنية السياسية تحول جزء منها إلى شكل واكب الحالة الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتحول إلى مقولات الديمقراطية الاجتماعية ودولة الضمان الاجتماعي والرفاه، وصولاً إلى أطروحات الطريق الثالث التي دعت إلى إعادة النظر بأدوار الدولة والمجتمع المدني والأسرة، فكان معظم نشطاء حقوق الإنسان ودعاة المجتمع المدني في التسعينيات ماركسيون بالأساس.

وكشفت الصراعات الدامية التي شهدتها (الربيع العربي) في ساحاته

الرئيسية، وتحديدًا في الساحة السورية، أزمة هوية عميقة لهذا اليسار، إذ إن التيار اليساري لم يبدِ توافقاً حول ما يحدث في سوريا مثلاً، بل كانت مواقفه مبنية على أساس العلاقة مع السلطة (تأييداً أو معارضة للموقف)، والكثير من المواقف بنيت على أساس شخصي وليس تياري، رغم ظهور مجموعات شيوعية صغيرة من مثال تجمع تيم اليساري الماركسي في حمص.

أما اليسار الشيوعي في الخارج (حزب

”تميزت تحالفات اليسار بالمرونة، كتكتلات وشخصيات وثقافة ونمط تفكير تملك جذوراً قديمة في الحياة السياسية يغلب عليها الاتجاه اليساري، وتضم شخصيات ونشطاء مثل حزب الإرادة الشعبية وبقايا رابطة العمل الشيوعي والتيار الماركسي.“

الشعب) فقد كان أساسياً في تشكل المجلس الوطني بالتحالف مع الإخوان ومن ثم تشكيل الائتلاف السوري لاحقاً، لكن رابطة العمل لم تدخل في الائتلاف، وتحول أغلب رموزها لاحقاً إلى الاتجاه الليبرالي بينما ابتعد آخرون، ورغم ذلك لا تزال الرابطة هي العمود الفقري للحالة المعارضة للنظام السياسي.

في المقابل تميزت تحالفات اليسار بالمرونة، كتكتلات وشخصيات وثقافة ونمط تفكير تملك جذوراً قديمة في الحياة السياسية يغلب عليها الاتجاه اليساري، وتضم شخصيات ونشطاء مثل حزب الإرادة الشعبية وبقايا رابطة العمل الشيوعي والتيار الماركسي ويمكن أن يضاف لها مجموعات السوريين القوميين خارج التنظيمات الثلاث الموجودة في إطار الائتلاف الحاكم، في محاولة لإيجاد معارضة قادرة على صياغة برنامج سياسي لتجنب العنف، والتعبير عن الشارع السوري الذي لم يشارك في خلق الاضطراب، وخلقت هذه التحالفات تصورات أثرت لاحقاً في التفكير بحلول الأزمة.

وبطبيعة التفاوض الممكن (لكن الظروف كانت متأخرة) وفق السياق التالي:

■ طرحت شكلاً للتغيير الجذري والشامل دون الحاجة لإحداث حالة انقلاب على مستوى الدولة، فهو تغيير عبر التفاوض وضمن عمل داخلي بالدرجة الأولى، ولكنه توافق مع رؤية السلطة على محاربة الإرهاب والحفاظ على بنیان الدولة.

■ قدمت تصورات واضحة للأطراف السياسية الناشئة، وفتح مساحة حوار للمعارضة في الداخل بعيداً عن الضجيج الذي أثارته المعارضة خارج سوريا.

■ طرحت مسائل لم يتم التطرق لها في أدبيات اليسار بشكل كبير، مثل الحريات الفردية ونقاش واقع السوق الرأسمالية الجديدة، فتطورت رؤيته الاقتصادية نحو رؤية أقرب إلى اقتصاد السوق.

■ محاولة الوقوف خارج الإطار العنيف الذي تميزت به الحالة السورية، فهم في البداية حاولوا كسب المجتمع لصالحهم عبر رموز مثل "الأغلبية الصامتة" وامتازوا بالمرونة السياسية من أجل البقاء داخل سوريا، وفي نفس الوقت التعامل مع العملية السياسية التي بدأت في جنيف.

تتجه بعض الرؤى إلى اعتبار أن التيار اليساري في سوريا تحول نحو الليبرالية، وفي الواقع فإن هذا التحول كان لجزء من اليسار وهو لم ينهي تأثير فيض اليسار ضمن معظم الاتجاهات السياسية، فالليبراليون الجدد من أبناء اليسار السوري حملوا تصورات دفعت بعض قوى اليسار إلى صياغة تفكيرها لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

وتتميز "فيض اليسار" في القدرة على رسم ملامح لتيار مؤثر وسط بيئة معادية، فاليسار لا يملك عملياً أجنحة ضمن المجتمع الأهلي، ولم يستطع خلق اختراق قوي في النقابات كما فعل الحزب الشيوعي في مصر، فالثمن

الذي دفعه اليسار السوري كان لإيجاد قياس مختلف للمسائل السياسية، وانكشاف اليسار الذي يعتبره البعض نتيجة انهيار اليسار الدولي لا ينقل واقعه الخاص في رقد البنية السياسية بالنخب، وبأساليب تحليل واستراتيجيات اقتصادية بالدرجة الأولى.

ويطرح اليسار السوري رمزية خاصة متجذرة في العديد من المجتمعات المحلية، ورغم العقود الطويلة منذ التأسيس فإنه ما يزال ظاهراً برموزه وبقدرته على التفاعل مع الحدث والاستمرار في التعبير عن آفاهه نحو عدالة اجتماعية مختلفة.

وبالتالي إن فيض اليسار مبني على عناصر القوة الأساسية:

■ تتمثل حالة الامتداد لدى اليسار بالارتباط الفكري مع قوى اليسار العالمي وطروحاتها حول العدالة الاجتماعية، لكن تشكيل هياكل ترسخ هذا الامتداد اقتصر على أحزاب باتت هزيمة.

■ الاستقطاب تمثله المظلومية الاجتماعية والإقصاء والحاجة للعدالة الاجتماعية؛ واستفاد اليسار من إرث الشيوعية والتصاقها بالحالة المجتمعية الناقمة لتقوية استقطابه.

■ يرتبط التشابك لدى اليمين بحالة الاستقطاب أكثر من الإمتداد، لأن اليسار عموماً يعبر عن الحاجة ويشتكى غيابه عن الموارد أو منعه عنها، فهو غير قادر على خلق تشابك يرسخه كقوة فاعلة.

#### 4\_ المستقلون:

إن مسألة الاستقلال في المشهد السياسي-الاجتماعي تبدو غريبة لأنها توحى بعدم التواجد على أي مساحة واضحة، لكنها نشأت ضمن الحياة السياسية السورية نتيجة ضرورات التمثيل السياسي، فالدولة الوطنية لم



تكن قادرة على خلق تمثيل سياسي فقط، إنما اضطرت إلى إدخال ممثلين حتى على مستوى مجتمع ما قبل الدولة. وفي البرلمانات السورية المتلاحقة كان المستقلون كتلة أكبر، ورغم أن البرامج السياسية تضعها الأحزاب لكنها تخضع في النهاية لقبول الكتلة الأكبر من المستقلين، فالتمثيل السياسي كان ولا يزال يراعي أيضاً التوزع الديني والطائفي مما يتيح دخول مستقلين في المناطق التي لا تملك مرشحاً حزبياً.

وحتى بعدما تبدل هذا المفهوم في الفترة التي تلت عام 1970، بقي التمثيل الاجتماعي قائماً رغم وجود كتلة "البعث" الأكبر، حتى إن هذه الكتلة ضمت ممثلين عن كافة الشرائح السورية، فقوائم الجبهة الوطنية التقدمية كانت تضم إلى لوائحها طيفاً واسعاً لضمان التوازن في التمثيل، وهؤلاء فقدوا صفة الاستقلال رغم كونهم ممثلين لمصالح خارج حزب البعث لأنهم ملتزمون ضمناً ببرنامجه السياسي، في المقابل فإن المستقلين ظهروا من جديد في التسعينيات عبر مقاعد مجلس الشعب وبقوائم خاصة، ومثلوا مجموعات من الممولين إضافة لأطراف

أخرى، وعبر هذه القوائم دخل الحزب السوري القومي الاجتماعي لأول مرة إلى مجلس الشعب السوري، وعبرها أيضاً ظهر ممثلون لأحزاب كردية في أوائل التسعينيات.

ومع بداية "الحدث" السوري عام 2011 أصبح المستقلون حالة مختلفة عن كل ما سبق، فأغلبهم اعتزل الحياة

رغم أن البرامج السياسية تضعها الأحزاب لكنها تخضع في النهاية لقبول الكتلة الأكبر من المستقلين، فالتمثيل السياسي كان ولا يزال يراعي أيضاً التوزع الديني والطائفي.

الحزبية وتحول إلى ناشط في الشأن العام، فالاستقلال كان يعني في هذه المرحلة عدم التواجد في قطبي الصراع: السلطة السياسية والمعارضة، ويدخل ضمن هذه الحالة نشطاء المجتمع المدني بشكل متميز عن باقي المستقلين؛ نظراً لتحديد أهدافهم العامة في مسألة التنمية الاجتماعية، وهناك انزياح لليبرالية الاجتماعية في هذه المجموعة والتأكيد على الحفاظ على الحدود المقبولة للعدالة الاجتماعية عبر عمليات التنمية.

يتوزع تيار المستقلين ضمن عدة مسارات، حيث لا يملك عصباً واضحاً ولا يقدم نموذجاً لكتلة مستقلة بقدر كونه اتجاهاً داخل عدد من القوى السياسية والاجتماعية، فهو يطرح وجهة نظر داخل أداء بعض الكتل السياسية، ويؤدي عموماً إلى خلق مرونة ضمن البرامج المطروحة وعلى الأخص في الأداء الحكومي، فكتلة المستقلين على سبيل المثال في مجلس الشعب لديها ميل ليبرالي في أغلب الأحيان، والتموضع المميز لهذا التيار يظهر كالتالي:

■ يبدو النهج الليبرالي أكثر وضوحاً في الجانب الاقتصادي حيث تتفق معظم البرامج حول ضرورة الاختيار النهائي والحاسم لآلية اقتصاد السوق، وإعطاء القطاع الخاص الدور الريادي وحصر نشاط الدولة الاقتصادي بالحدود الدنيا وفقط في مجال استثمار الثروات الطبيعية الإستراتيجية وترك ما عدا ذلك للقطاع الخاص<sup>1</sup>.

1. وائل السواح "في الليبرالية السورية ومآلها" موقع جميعة الاوان الالكتروني:

■ ليبرالية هذا التيار على المستوى السياسي تظهر في الأصوات التي تتحدث عن "المواطنة"، وضرورة وجود عقد اجتماعي "أكثر صلابة"، وتبحث (نظرياً) عن إرساء الديمقراطية وبلورة آليات عملها وإعادة تأهيل المجتمع السوري وتوأمته مع المعطيات والظروف الجديدة، وربط الشروط الحقيقية للنهضة السورية بتعميق بنية المحتوى الديمقراطي بمؤسساته المدنية، وإلغاء القوانين الاستثنائية التي شكلت عائقاً موضوعياً وطارئاً وكارثياً في حياة المجتمع السوري<sup>1</sup>.

■ أكثر المواقع التي يظهر فيها هذا التيار هو في "تشابك" الرأسمال الإقليمي، فهو ينحو باتجاه التنسيق مع الأسواق المجاورة والخليجية بشكل عام، فتصوراته الليبرالية هي في حرية الأسواق والحد من تدخل الدولة بشكل عام.

عملياً فإن "التطرف" الليبرالي ضمن هذا التيار مُجْزأً، ففي حين تبدو حركات حقوق الإنسان وبعض منظمات المجتمع المدني تتبنى ليبرالية قيم الحريات الفردية، فإن الاتجاه الاقتصادي في هذا التيار نادراً ما يطرح مثل هذه العناوين، أو يتعامل معها.

وفي طروحاته الثقافية والاجتماعية قد يكون أحياناً أقرب للكتلة المحافظة (يمين الوسط)، وتتفق جميع برامجها على التأسيس لمفهوم المواطنة وإعطائه الأولوية مع الابتعاد عن الانتماءات القبلية والطائفية والمذهبية والعشائرية، ولكنه لا يقدم تصوراً واضحاً، فأولوية هذا المفهوم عند الجناح الاقتصادي مرتبطة بحماية المبادرة تجاه الأسواق، أما عند الجناح الاجتماعي فينتج نحو قيم الليبرالية بالنسبة للمجتمع عموماً، وإطلاق الحريات الفردية لأبعد الحدود.

1\_ المرجع السابق نفسه.

وتطالب كافة البرامج بنزاهة القضاء وإنهاء تسييسه وعدم السماح للقضاة بالانتساب إلى أي من الأحزاب السياسية وتعديل المناهج التربوية وتمكين المرأة والتأكيد على حقوق الأطفال والشباب وتعميق آلية الحوار واعتمادها بديلاً عن الفرض والإلزام.<sup>1</sup>

وبالتالي فإن كتلة المستقلين مبنية على عناصر القوة الأساسية:

■ **الامتداد:** عبر مسألة الاستقلال في المشهد السياسي-الاجتماعي واعتزال الحياة الحزبية بدرجات متفاوتة، فهذا الامتداد يعرف بـ"الأخر" وعدم استيعاب المستقلين في أي مساحة حزبية أخرى.

■ **الاستقطاب:** من خلال طروحات الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية.

■ **التشابك:** لعل اختلاف الأولويات الليبرالية بين الاقتصادي والسياسي

والاجتماعي يُضعف من حالة التشابك لهذه القوة، ومع ذلك لا يزال انعزالهم عن "الأخر" يشكل حالة ربط بين امتدادهم واستقطابهم.

أي إن عدم وجود حالة امتداد واضحة وضعف التشابك لا يجعل من المستقلين قوة كاملة في مقابل التحالف القوي.

كل كتلة تحوي عناصر من الكتل الأخرى وبشكل متفاوت.

**نتيجة:** بعد استعراض جميع الكتل الأساسية يمكن ملاحظة أن كل كتلة تحوي عناصر من الكتل الأخرى وبشكل متفاوت، فحتى اليسار يحمل عناصر ليبرالية أو قومية أو غيرها، والحالة الليبرالية مقسّمة بين الحالة المحافظة

1\_ المرجع السابق نفسه.

وليبرالية السوق، والتحالف القوي أقرب للتيار الإسلامي اجتماعياً بينما يتقارب مع اليسار اقتصادياً، أما كتلة اليمين فيلاحظ ضمنها يمين الوسط وهو النمط السائد في المجتمع السوري بشكل عام ويشكل بوصلة عامة فيه، وفق الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) نتائج معايرة القوى والكتل التقليدية في سوريا باعتماد محددات غرامشي

الكتلة	الامتداد	الاستقطاب	التشابك
التحالف القوي	الجيش والدولة	مركزية الدولة	مجلس الشعب والإدارات المحلية
طيف اليمين	الدين	القيم والحفاظ على الاستقرار	الروابط التقليدية لكنه مرتبط بالتحالف القوي
فيض اليسار	الإطار الفكري للعدالة الاجتماعية	المظلومية والإقصاء	غير قادر على خلق التشابك
المستقلون	الجمهور الرافض للأطر الحزبية الموجودة	طروحات الليبرالية	ضعيف لاختلاف الأولويات بين السياسي والاجتماعي

المصدر: الجدول من إعداد فريق البحث

يوضح الجدول رقم (1) نتائج معايرة الكتل التقليدية وفق المحددات الثلاثة التي طرحها غرامشي والتي تظهر تمايزاً للحالة الأهلية المرتبطة مع اليمين والحالة المدنية المرتبطة بقيم المستقلين.

ومما ورد سابقاً في البحث يمكن الاستنتاج بأن البيئة السياسية سكونية، ولم تستطع الحالة السورية إلى اليوم أن تكون تفاعلية حقيقية، وذلك للاعتبارات التالية:

■ رغم أن القوى السياسية تبدو حالة معبرة عن رؤية تنويرية بالدرجة الأولى؛ إلا أن الرؤية التنويرية للأحزاب السياسية تظهر كإشكالية حقيقية، فالوصف العام للبنية

السياسية يتعامل مع العلاقات داخل هذه البنية كسياق كامل، وأزمة هذا السياق تعبر عنها حالات اضطراب مختلفة ابتداءً من مرحلة الانقلابات العسكرية في نهاية أربعينيات القرن الماضي وصولاً إلى ما يحدث منذ عام 2011، ولكن الصراعات العسكرية والسياسية ساهمت ببناء التعبيرات السياسية أكثر مما كانت هذه التعبيرات ناجمة عن انتماء اجتماعي أصيل، كما أن الأحزاب كتشكيلات مدنية لم تكن العامل الحاسم في رسم تصورات الدولة الحديثة.

■ كانت البنية السياسية تنتمي إلى نظام اقتصادي لملاك الأراضي بالدرجة الأولى، وفي مرحلة لاحقة ضمت هذه البنية أحزاباً وتجمعات أكثر حركية مثل الحزب الشيوعي والسوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، لكن الاختلالات بقيت مسيطرة على البيئة السياسية فخابت المشاركة الفاعلة، ولم تمتلك أي من الأحزاب الشعبية القدرة على تنظيم الحياة السياسية أو التأثير الفاعل فيها، وحتى الأحزاب الجديدة لم تستطع خلق التوازن بين منهاجها السياسي ومتطلبات مواجهة الواقع المضطرب، وبالتالي غابت مختلف الأحزاب عن المشاركة في صنع القرار.

■ لم تنشأ البنية السياسية السورية على أسس تراكمية ناتجة عن تشكل طبقي سليم، كما أن التشكل الطبقي لم يأت ليُعطي الدولة الشكل الذي هي عليه، وحتى معظم القوى الاقتصادية التي تشكلت طوال العقود الأربع الماضية كانت ضمن التحالف القوي.

■ إن امتداد السياق للبنية السياسية القائمة على التوازن بين التحالف القوي وباقي المجموعات السياسية والاجتماعية فرض شكل البنية السياسية الاجتماعية القائمة في سوريا، الذي تمثل بالجبهة الوطنية التقدمية، والمفارقة الأساسية أنها رسمت نظاماً فكرياً اعتمد على "القومية

العربية"، لكنها اعتمدت بالتوازي آليات سورية بامتياز في استيعاب الأحزاب السياسية، والتي باتت متمحورة في فلك البعث ولم تستطع التمايز عنه، لكن منظومة الجبهة بقيت على حالها.

■ مساحة اليسار ضمن البنية السياسية كانت حالة غير نمطية، وصغيرة ضمن البنية السياسية، حيث واجه اليسار السوري منذ نشأته الأولى حالة اغتراب بنيوي عن مجتمعه (ما قبل الرأسمالي).

وجاءت أزمة 2011 لتثبت أن الحالة السكونية كانت هشة أيضاً استناداً إلى معطيات عديدة منها:

■ تخييب وصاية البعث الدستورية على الدولة والبيئة السياسية بإلغاء المادة (8) لم تنعكس على تغيير بنية أو شكل الجبهة الوطنية التقدمية.

■ مع بداية "الحدث" السوري 2011 أصبح المستقلون حالة مختلفة عن كل ما سبق، فأغلبهم ممن اعتزل الحياة الحزبية تحول إلى ناشط في الشأن العام، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة للحالة السكونية.

■ عندما حاولت العديد من الأحزاب الناشئة

”الحدث“ السوري استطاع أن يكسر حالة نمطية ما في الحياة السياسية تعامل معها المجتمع لعقود طويلة.“

صياغة تعبير عن طيف اليمين عبر استخدام مصطلح التنمية في تسمية الحزب، فشلت في خلق تمايز سياسي واضح لنفسها عن التحالف القوي، كما أن الطيف المتدين يعاني من عدم قدرة على تعبئة المساحات السياسية.

ولكن في مقابل هذه الاستنتاجات يمكن اعتبار أن "الحدث" السوري استطاع أن يكسر حالة نمطية ما في الحياة السياسية تعامل معها المجتمع لعقود

طويلة، بعد الاعتقاد بأن التوافق الوطني شكلته المراحل الأولى لنشوء الدولة السورية المعاصرة، وتكوّن خلال الانتداب عبر القدرة على بناء إجماع وطني، فباتت الحاجة اليوم إلى قراءة مختلفة ولفهم السياق العام لنشوء البيئة السياسية الحاكمة لهذا التوافق، و"الاضطراب" والعنف وضع الدولة السورية منذ الاستقلال أمام استحقاق لا يرتبط فقط بالعناوين العريضة بل أيضاً بعدم قدرة على إيجاد آليات لإعادة التوافق الاجتماعي، كما أن "الاضطراب" الحقيقي لم يكن مواجهة لنظام سياسي محدد بل أيضاً لبيئة سياسية تشكلت تاريخياً منذ المؤتمر السوري (1919) وقدمت نخباً وأشكال تفكير وعقائد مازالت قائمة حتى اليوم.

كما يمكن الاستنتاج بأن التحالف القوي لم يكن وحده فقط المسبب في الحالة السكونية، باعتبار أن كل القوى ساهمت من خلال "تواطؤ سلبي" في محاولة للحفاظ على الاستقرار والتخوف من المخاطر، وهو ما ثبتت حالة السكونية، وبالتالي برزت الحاجة إلى دور فاعل يكسر السكونية بحيث يبعد هذا الدور المخاطر، ويخلق استقراراً تنموياً وليس استقراراً سكونياً، لأن توزيع المنافع كان هدفه الحفاظ على الوضع

القائم وكان أبرز المستفيدين هو اليمين.

وبناءً على هذه النتيجة فإن الحالة السورية تتطلب البحث عن حلول لكسر السكونية أو النظر إلى الكتل من زاوية أخرى لتحريك البيئة السياسية.

”  
التحالف القوي لم يكن وحده فقط المسبب في الحالة السكونية، باعتبار أن كل القوى ساهمت من خلال "تواطؤ سلبي" في محاولة للحفاظ على الاستقرار والتخوف من المخاطر.

“



## المبحث الثاني الحاجة إلى حلول تفاعلية للمجتمع

إن السكونية التي تتصف بها البيئة السياسية في سوريا أضعفت التفاعل بين القوى أو الكتل الأربع، وبهدف إيجاد حالة من التفاعل والشراكة والتحالف بين هذه الكتل لتعديل حالة السكونية أولاً وإيجاد حوامل مجتمعية لأي عملية تنموية حقيقية؛ ينبغي معايرة القوى أو الكتل المجتمعية وفق معيار تنموي يركّز على حركية الكتل والتعامل معها بشكل بنوي، لإعادة تحديد وتنميط القوى بناءً على عدد من العناصر:

- مركز الثقل: وهو الجسم الأساسي في القوة وقد يكون شخص أو هيكل.
- الكود: الإطار الناظم للعلاقات الداخلية في القوة والذي يعطيها سمتها العامة.

- المحرك: العوامل التي دفعت القوة للظهور.

- الموارد: مصدر التمويل الأساسي للقوة.

- التمايز: تعريف القوة لذاتها واختلافها عن القوى الأخرى.

فالقوى الفاعلة هي التي تمتلك العناصر السابقة، حيث تتمتع بمركز ثقل وكود معينين وواضحين، ولديها محركات مشتركة وموارد قادرة على تحريكها وتكون متميزة عن القوى الثانية، وهي الكامنة، والتي تكون غالباً صامتة أو غير متحركة بالقدر الكافي لتعلن عن وجودها بشكل واضح.

## 1\_ التحالف القوي:

يمكن النظر إلى أن المنظومة الحاكمة في التحالف القوي هي مركز الثقل لهذه الكتلة، والتي يمكن اعتبارها وفق هذا المعيار بأنها كتلة السلطة، أما باقي العناصر فتمتلك هذه الكتلة قدرة على تغييرها باستمرار، فالكود لهذه الكتلة يتمحور حول الوظيفة البيروقراطية، وتتكون هذه الوظيفة من توازنات علاقات العمل ضمن الهرم الوظيفي وبين المؤسسات المختلفة، مع ملاحظة أن هذه الكتلة تمتلك القدرة على تغيير الكود بحسب الظروف لتبقى متماهية مع "الدولة"، على حين محركها يتحدد من خلال ظروفها للسعي نحو الحفاظ على الوجود والنفوذ فتعزّف نفسها سياسياً بالانتماء القومي تارةً، وتارةً أخرى بمحور المقاومة في مواجهة ما تتعرض له من "مؤامرة".

كما أن هذه الكتلة تمتلك، أو تستطيع أن تمتلك، كل الموارد المتاحة في سوريا كـ"مصدر للتمويل" وتحيط نفسها بحماية قانونية وسلطوية وعسكرية، أما عن تمايزها عن الآخرين فهي تعتبر كل من يهدد سلطتها ومكانتها هو "آخر" وتضع نفسها في موقع الضحية التي يتوجب عليها الكفاح ضده للبقاء وحماية الآخرين، وفي سنوات الحرب اعتبرت كل الطروحات تهديد للمجتمع وإرهاب يجب اجتثاثه دون أن ترتب على نفسها أي مسؤوليات أو استحقاقات.

وبالتالي يمكن القول بأن هذه الكتلة هي فاعلة وفق المصفوفة التي يطرحها البحث.

## 2\_ طيف اليمين:

لا يمكن القول إن لليمين مركز ثقل في ظل التناقض الكبير بين مكوناته الاجتماعية والدينية باعتبار أن المكوّن السياسي الواضح (الأحزاب القومية) متحالف مع التحالف القوي، أما كوده فيعتبر الحالة الأهلية بشكل عام، على حين أن محرك هذه الكتلة اليوم هو القيم.

ويمكن التأكيد بأن هذه الكتلة تمتلك من الموارد ما هو كافٍ كمصدر للتمويل من حيث استغلال الأملاك الوقفية والتبرعات وأموال الزكاة والهبات إلى جانب ما تستطيع الحصول عليه من السلطة والمجتمعات الأهلية المحلية، وهي ترى في العدالة الاجتماعية زكاة وتبرعات، أما عن تمايزها عن الآخرين فهي لا تزال تعتبر نفسها الحالة المحافظة على المجتمع التقليدي وعلى الجميع اللجوء إليها بحثاً عن الاستقرار.

من هنا لا يمكن القول بأن اليمين يشكل كتلة فاعلة متميزة عن كتلة التحالف القوي، بل تظهر الدراسة أن الأخير يُستخدم اليمين للحفاظ على الاستقرار، كما أن تمظهر اليمين في حالة المجتمع الأهلي؛ سواءً بشكله التقليدي القائم على العلاقات قبل المدنية كالحالة العشائرية، أو بشكله الحديث القائم على علاقات مدنية كحالة الجمعيات الأهلية؛ يطرح ضرورة دراسة هذا المجتمع بشكل خاص.

## 3\_ فيض اليسار:

على غرار الكتلة السابقة تفتقد كتلة اليسار إلى مركز الثقل رغم أنها تتبلور أكثر في كودها بحالة أقرب للمعارضة من خلال طروحات العدالة الاجتماعية، فتعتبر المطلوب الانتقال بالسلطة إلى مرحلة التشاركية دون أن يكون هدفها استبدال السلطة، ولو مرحلياً، أو لا تستطيع إعلان ذلك، على حين

محركها هو النظرة السلبية لممارسات السلطة، من جهة أخرى لاسيما بعد 2011 والمظالم المجتمعية. هذه الكتلة أقل الكتل حصولاً على الموارد وتعتمد تمويلًا ذاتياً لا يملك أي استدامة في التمويل، أما عن تمايزها عن الآخرين فهي تطرح نفسها كمعارضة وترفع شعارات الحرية لكنها لا زالت تبحث عن أدوات تنفيذية للتعبير عن نفسها، مع محاولة الحفاظ على الدولة لتقترب من اليمين والسلطة في هذا المنحى.

#### 4\_ المستقلون:

باعتبار المستقلين غير متواجدين في أي مساحة واضحة فإن مركز الثقل لهذه الكتلة غير متبلور بعد، فيما تعبّر فكرة الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيم المدنية عن كود هذه الكتلة، على حين محركها هو الظرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحاجة لإطلاق حريات عامة وكذلك العطالة التي دخلتها الحالة الحزبية، وتعتمد في مواردنا على التمويل الذاتي فهي تمثل قطاع رجال الأعمال النشط بمستوياته الاقتصادية المختلفة ولا تحظى بأي تمويل سلطوي، وإنما تظهر الحالة المدنية في هذه الكتلة من حيث التمويلات الخارجية ودعم القطاع الخاص والمبادرات الذاتية، أما تمايزها عن الآخرين فهو منوط بالطروحات التنموية والمبادرات وعدم التبلور ضمن أي كتلة أخرى، خاصة مع بداية الألفية الجديدة، ولعل عدم تبلور مركز الثقل واقعياً هو ما يبعدها عن أن تكون كتلة متميزة وفاعلة، ويمثل الجدول رقم (2) خارطة الكتل الأربع السابقة.

الجدول رقم (٢) خارطة الكتل المجتمعية في سوريا

الكتلة	مركز الثقل	الكود	المحرك	مصدر التمويل	التمايز
التحالف القوي	المنظومة الحاكمة	الوظيفية البيروقراطية	الحفاظ على الوجود والانتماء	الموارد الحكومية والقطاع الخاص	الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب
فيض اليسار	لا يوجد	العدالة الاجتماعية	النظرة السلبية للسلطة	تمويل ذاتي ضعيف	المعارضة ولكن بلا بدائل
طيف اليمين	لا يوجد	التراث والحالة الأهلية	القيم التقليدية	الزكاة - الوقف والهبات والتبرعات	الحفاظ على الحالة العامة، وله أدوات تنفيذية اجتماعية
المستقلون	لا يوجد	الحرية والقيم المدنية	البحث عن دور	تمويل من الخارج ومن قطاع الأعمال	الطروحات التنموية والمبادرات

المصدر: الجدول من إعداد الفريق البحثي اعتماداً على المعيار الذي تم إعداده مع شركاء حركة البناء الوطني

- وبعد استعراض جميع الكتل الأساسية في الجدول رقم (2) يمكن ملاحظة أن كل كتلة تحتوي عناصر من الكتل الأخرى وبشكل متفاوت، وفق الآتي:
- 1\_ يحمل اليسار عناصر ليبرالية أو قومية أو غيرها.
  - 2\_ الحالة الليبرالية مقسّمة بين الحالة المحافظة والليبرالية الاقتصادية.
  - 3\_ التحالف القوي أقرب إلى اليمين اجتماعياً بينما يتقارب مع اليسار اقتصادياً.
  - 4\_ يلاحظ أن يمين الوسط وهو النمط السائد في المجتمع السوري بشكل عام ويشكل بوصلة عامة فيه، ورغم أن اليمين لا يعبر عن الإسلام السياسي فقط بل عن تأثيرات مختلفة؛ إلا أن الإسلام السياسي يمثل ظاهرة متبدلة داخل البنية السياسية.

ولا يمكن استبعاده ولا استبعاد حتى الإخوان المسلمين عند الحديث عن اليمين، ولكن الأساس الغالب هو التراث والحالة العامة. إن المعايير المستخدمة في هذا المبحث تظهر كتلاً موجودة وهي مصممة لإيجاد تكتلات مجتمعية وليس حالات عامة كبيرة على المستوى الوطني، فهي تعبر عن حالة حركية محددة وواضحة المعالم فالفاعل الأساسي في اليمين وفقها هو الإسلام السياسي بالفعل.

هناك إمكانات تنفيذية لدى كل من اليمين والمستقلين تتجلى بالأدوار الأهلية الحديثة والمدنية الناشئة.

واستناداً إلى نتائج المبحث الأول يمكن الاستنتاج هنا بأن البيئة السياسية السورية ليست سكونية فقط، وإنما محتكرة من قبل التحالف القوي أيضاً، فهو وحده من يمتلك مقومات الكتلة الفاعلة، واليوم تفتقد جملة الكتل الأخرى أحد أو بعض العوامل لتصبح كتلاً فاعلة.

ولكن هناك إمكانات تنفيذية لدى كل من اليمين والمستقلين تتجلى بالأدوار الأهلية الحديثة والمدنية الناشئة، ولهذا اقتضى البحث التركيز على هذه الأدوار والحالة.

## البحث الثالث: الحالات الأهلية والمهنية

تناولت الدراسة حالتي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي اللتين ظهرتتا نتيجة التحليل السابق بحثاً عن إمكانية وجود حالة موازية لحالة التحالف القوي (أو السلطة) تكون قادرة على خلق حالة من الشراكة، فقد فرض تطور الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية واختلاف أنماط العلاقات وأساليب الإنتاج والثورة المعرفية وجود هيئات ومنظمات مدنية وأهلية وطنية أخذت دوراً متنامياً في كل دول العالم لتكون شريكة إلى جانب الدولة وسلطاتها المختلفة في إدارة أمور المجتمع وأفراده، محدثة بذلك تغييراً جوهرياً في فكر الحوكمة، والنهج التنفيذي والسياساتي لإدارة المجتمع، وتنمية فعالياته في إطار علاقات قائمة على المصالح المشتركة والمواطنة المبنية على المساواة والحقوق والواجبات، إذ يُقاس مدى تقدم الأمم والمجتمعات بسعة المساحة التي تتيحها وتحفظها وتنميها الدولة لنشاط المجتمع المدني ضمن الفضاء العام، وبقدرة المجتمع المدني الخلاقة على ملء هذا الفضاء بمساهمة فعالة وقيم مضافة متنامية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً. ولم تكن سوريا، بشكل أو بآخر، بعيدة عن المد العالمي لهذا النمط، إنما مع وجود مجتمع أهلي تتراوح درجة فعاليته حسب المناطق والبرامج، ومجتمع مدني تختلف الآراء حوله، لكن مع اندلاع الاضطراب في سوريا عام 2011 بدأ

التشظي في حالتي المجتمعين الأهلي والمدني. ففي سوريا بدأ تقنين هذه الحالة فعلياً بقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم (93)<sup>1</sup> لعام 1958 والذي يعرّف الـ "جمعية" بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي"، بما يتيح هذا التعريف من مفهوم واسع يكاد ينطبق على معظم الفاعلين مدنياً، على حين حدد القانون ذاته نوعين للجمعيات فكانت المادة 52 و54 إلى خيرية وثقافية فقط<sup>2</sup>.

وبموجب هذا القانون تأسست العديد من المنظمات المعنية بالأطفال والشباب والنساء، لكنها كانت إما حكراً على حزب البعث العربي الاشتراكي، أو اقتصرت على جمعيات خيرية تدور في فلك الولاء له في معظمها، حتى إن الكثير من تلك المنظمات تأسست بمراسيم أو قوانين من السلطة نفسها، لتبدأ دراسة إعداد مسودة قانون (عصري) لتنظيم العمل المدني في عام 2009، ومن ثم عرضت مسودته الأولى على مجلس الشعب نهاية 2011، قبل أن يتم سحبها وإعادة طرحها من جديد في أواخر 2015، أملاً في مساعدة المنظمات الإغاثية والتنمية الاقتصادية لتقديم المساعدة

1 - للمزيد انظر:

<http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=16264&ref=tree&>

2 - منذ عام 1959م حتى أواخر عام 2010م، تشكلت /1074/ جمعية مرخصة، وهو عددٌ ليس بالكثير بكل المعايير، ومقارنةً بحالة الدول العربية آنذاك (كان في تونس /9600/ جمعية مدنية، وفي مصر نحو /21000/ جمعية). ففي سورية كان ما يُعادل /52/ جمعية لكل مليون مواطن، للمزيد انظر: محمد جمال باروت، العقد الأخير من تاريخ سورية، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1 2012)، ص. ص 149 – 151.

<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/art272.aspx>



والدعم لضحايا الاضطراب السوري، لكن سرعان ما تم سحب القانون للمرة الثانية في مطلع العام 2016 وأعيد إقفال الملف. ونصت المادة (44) في هذه المسودة على أن "الجمعيات ذات النفع العام تخضع لرقابة الجهة الإدارية المختصة، وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية، والتحقق من مطابقتها للقوانين، ونظام الجمعية، وقرارات الهيئة العامة، ويتولى هذه الرقابة مفتشون يعينهم الوزير المختص". إلا أن الواقع يشير إلى أن تدخل الحكومة ورقابتها تتجاوز القانون، وتتضاعف التحديات والمخاطر الأمنية على المنظمات المحلية والعاملين السوريين دون سواهم. ويمكن التمييز بين كتلتي المدني والأهلي وفق الآتي:

### 1\_ المجتمع الأهلي:

يتم استخدام مفهوم "المجتمع الأهلي" بشكل مُلتبس للتعبير عن الكثير من الأنشطة العامة، لكنه لا يملك تعريفاً واضحاً في العلوم الاجتماعية وفق مقاصد الدراسة، فهو يعبر عن نفسه بالعمل الأهلي الذي يحقق مصلحة لفئة ما، ولكنه لا يحمل بالضرورة سمة تنموية، ولأنه ينطلق من مصالح آنية فغالباً ما تحكمه علاقات ما قبل الدول

كالعشائرية أو الأسرية أو حتى الدينية، وهو كعمل بذاته يمكن أن يؤدي لبعض أشكال التنمية ضمن مساحة ما، لكن غايته لا ترتبط بالأشكال التنموية، ودلالاته لا تتغير مع الزمن.

ويمكن القول إن المجتمع الأهلي يعبر عن التجمعات التي تنشأ على

”الواقع يشير إلى أن تدخل الحكومة ورقابتها تتجاوز القانون، وتتضاعف التحديات والمخاطر الأمنية على المنظمات المحلية والعاملين السوريين دون سواهم.“

الانتماءات ما قبل الدولة بناء على علاقات عشائرية أو طائفية أو جوارية أو أسرية وغيرها، وهو الحالة المجتمعية الرديفة لحالة السلطة، وهنا يمكن تسميتها الحالة التقليدية للتنظيمات أو جمعيات المجتمع الأهلي القديمة، وغالباً ما تكون هذه التشكيلات مغلقة.

في المقابل هناك تشكيلات أخرى للمجتمع الأهلي انطلقت باتجاه علاقات مدنية لا تخضع لانتماءات تقليدية، ويمكن ملاحظة مثل هذا النموذج حتى في وقت مبكر من تاريخ سوريا في فترة الاحتلال العثماني، كتنظيمات الحرف، فهي وإن تمايزت ثقافياً باتباع كل حرفة لطريقة صوفية، إلا أن الرابطة الأساسية كانت هي الحرفة بينما الرابطة الثانوية كانت الطريقة الصوفية، ولم تتغير السمة العامة لهذا النموذج عبر الزمن، فهو لا يملك سمة مؤسسات، فمعظمها يدور في فلك عمل أهلي أكبر من المؤسسة ذاتها، إلا أن الكثير من الجمعيات التي تأسست لاحقاً امتلكت المؤسسة التي تسمها بصفة المؤسسة واعتمدت عملاً تنموياً، وأغلبها هي الجمعيات الحديثة، وحتى بعض المنظمات التي تعتبر عابرة للحدود مثل مؤسسة الآغا خان، وهذا التوصيف يفتح إمكانية تقارب هذا الشكل من الأهلي مع الحالة المدنية لأنه يعمل وفق قيمها.

ومع التجربة التاريخية التي حظي بها العمل الأهلي في سوريا إلا أنه ما زال يعمل ضمن شروط "التحالف القوي" الحاكم، وفي تجربته المعاصرة نادراً ما يصطدم معه، فهو في كثير من الأحيان جزء منه، من أجل كسب أدوار جديدة تخلق تمايزاً له داخل الحياة العامة، بالمقابل وفي

”  
هناك تشكيلات أخرى للمجتمع  
الأهلي انطلقت باتجاه علاقات  
مدنية لا تخضع لانتماءات تقليدية.

“

نفس الوقت لديه هدف التمايز وبناء تمثيله الخاص مثل "القبسيات" أو المؤسسات الكنسية الناشطة في المجال التنموي، حيث تبدو حوامله جاهزة، مع ملاحظة الأمور التالية:

■ إن الطابع المحافظ الغالب في العمل الأهلي لديه هامش واسع يضم فئات تتأثر به وترتبط معه بمصالح واسعة، فهو عملياً شبكة أكثر من كونه تياراً، وخلال الاضطراب انبثقت عنه أشكال مختلفة للإغاثة والتنمية شكلت حواضن هامة تمتلك تأثيراً لا بأس به داخل المجتمع.

■ إن سياق هذه المجموعة، حتى ولو استمر دون أغراض سياسية مباشرة، لكنه قد يتحالف مستقبلاً مع التيارات السياسية التي تمثل مصالحه، أو ربما يدفع لتشكيل قوة ضغط على كافة القوى كونه يؤثر على قواعد اجتماعية واسعة.

■ الجامع لهذا السياق هو طابعه الشعبي، ويتميز العمل الأهلي المسيحي تحديداً بأنشطته الثقافية التي تحيد في كثير من الأحيان بعض النخب عن المشاركة داخل القوى الأخرى، حيث ينشأ تيار ثقافي مستقل وله وجه خاص مثل الفرق الموسيقية التي أصبحت ذات طابع قادر على "استقطاب المساعدات الدولية مثل "جوقة الفرحة".

ويظهر العمل الأهلي في سوريا ضمن جمعيات ومبادرات تملك عنصرين أساسيين في تمييز التجمعات هما:

الامتداد نتيجة اتساع جمهورها، والاستقطاب الذي يجمع إرادات مختلفة، ولكن عنصر التشابك بين الاستقطاب والامتداد مختلفة وفق الظروف؛ مما يجعل المجتمع الأهلي متفاوت الأداء خلال العقود المنصرمة، فكلما زادت مركزية الدولة تخف فعالية التشابك، ويصبح لامتداد المجتمع الأهلي وظائف

جديدة، بينما يصبح الاستقطاب محدود ضمن وضع حدود تمنع كسر الشكل التراثي للمجتمع أو ما يُطلق عليه البعض المجتمع الأهلي. كما أن المجتمع الأهلي في سوريا يعمل كجمعيات ومبادرات بعضها مقونن وبعضها الآخر لم يخضع للقونة بعد، وهو أقرب إلى حالة اليمين، فتفتقد كتلته لمركز الثقل، وتتنازع الانتماءات الدينية والاجتماعية، بينما لها محرك ثابت هو طبيعة العلاقات التي تأسست بها، والحاجة المجتمعية المحلية، أما كودها فلا يزال نفسه منذ النشأة ويقترب في صورته العامة من العمل الخيري، في حين تعتبر مواردها جيدة بالتمويل ذاتي من ناحية المنضوين فيها أو قريهم منها، ويعتمد على الزكاة والإعانات والعطايا، كما يعتمد التمويل في جزء مهم منه على السلطة، أما تمايزها عن الآخرين فهو التجربة التاريخية وعدم الحاجة للعمل مع السلطة وسهولة الاستجابة والحصول على التمويل، لكن دون استدامة ذات أهداف بعيدة، وهذه الصفات مجتمعة يمكن أن تعطي هذه الكتلة سكونية كبيرة إلى جانب عدم اعتبارها كتلة فاعلة.

## 2\_ المجتمع المدني:

كان أول استخدام لمفهوم المجتمع المدني في القرن السابع عشر على يد الفيلسوفان البريطانيان توماس هوبز والفيلسوف جون لوك، انطلاقاً من فلسفتهم عن العقد الاجتماعي وكان مرادفاً للمجتمع السياسي، فقد وجدوا فيه وسيلة ينتجها "التعاقد" وتضمنها السياسة بيد أفراد اجتمعوا لتحقيق غاية مقصودة<sup>1</sup>. إلا أن الفارق بينهما أن هوبز لم ير تمايزاً مؤسسياً بين الدولة والمجتمع المدني، بعكس لوك الذي ميّز بينهما

1\_ جون ارنبيرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين ، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد

الدراسات الإستراتيجية، العراق ، 2007 ، ص 167 و187.

دون أن يُلغى تماماً الروابط التي تجمعهما. أما الاستخدام الثاني للمفهوم فقد جاء مع انتقال السياسة من الميدان الديني العرفي إلى الميدان الاجتماعي، في القرن التاسع عشر بشكل خاص، بسبب تراجع دور طبقة رجال الدين والإقطاعيين بعد الثورة الفرنسية ليصعد دور البرجوازيين الذين أخذوا ينشرون مفاهيمهم وقيمهم التي احتاجوها لترسيخ دورهم السياسي والاجتماعي، فظهرت قيم جديدة لمفهوم المجتمع المدني مثل المصلحة، والمنفعة، والصالح العام والرابطة الاجتماعية<sup>1</sup>.

”المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل إشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية.“

وتطور مفهوم المجتمع المدني على يد هيغل الذي ميّز بينه كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطار

شبكة من العلاقات السابقة. إلا أنه أكد أن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل إشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية<sup>2</sup>. لذلك وجب خضوع المجتمع المدني إلى سلطة الدولة وفق رأيه. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بنظر هيغل، تعتمد على نوع من التباين والاعتماد المتبادل، وعلى الرغم من استقلال الأخير إزاء الدولة، إلا أنه يفترض حدوداً معينة لهذا الاستقلال من جانب الدولة. ولعل حاجة المجتمع المدني إلى الدولة، هي أكثر من منطقية، فهي واقعية

1\_ سعيد بن سعيد العلوي ومجموعة باحثين، ص 46-47

2\_ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2003، ص

وحتى أخلاقية، لأن المجتمع المدني لا يمكنه أن يصبح مجالاً أخلاقياً ويظل مدنياً إلا إذا تم تنظيمه سياسياً وأخضع للإشراف الأعلى للدولة وسلطتها<sup>1</sup> إذ يستحيل على المجتمع المدني وفق تصورات هيغل أن يوجد من دون الدولة.

كما إن كارل ماركس رأى في المجتمع المدني مظهراً من مظاهر البرجوازية وتجسيدا لرأسمة الدولة، والتي تقمع كافة الطبقات الأخرى، فهو لم يفصل كثيراً بين الدولة والمجتمع المدني ورأى فيهما أداة من أدوات البرجوازية، وقد كان واضحاً لديه خطورة تزويد المجتمع المدني مقابل الحزب الواحد وشمولية الدولة، ورأى أن المجتمع المدني مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج، وبعبارة أخرى رأى في المجتمع المدني مجالاً للصراع الطبقي<sup>2</sup>.

وجاء الاستخدام الثالث للمفهوم في النصف الأول من القرن العشرين وذلك في إطار احتدام الصراع الثوري وفي سياق إعادة بناء الإستراتيجية الثورية في مجتمعات أوروبا الصناعية. وكان أكبر مسؤول عن تطوير هذا الاستخدام الجديد المفكر الإيطالي الشيوعي أنطونيو غرامشي الذي حاول طرح المفهوم في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقيّة واستخدمه لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية.

وبالنسبة لغرامشي كان هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها. المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أي السياسية، والمجال الثاني هو مجال

1\_ سربست نبي، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2006، ص 195

2\_ عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية للواقع الفلسطيني، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 32-33

المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس إلخ. وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام هي الهيمنة الأيديولوجية والثقافية. ولذلك برأيه لا يكفي للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة، ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية<sup>1</sup>.

ورأى غرامشي أن المجتمع المدني هو

المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة

الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي

أو الدولة الذي تتجلى فيه وتتحقق

وظيفة السيطرة أو القيادة السياسية

المباشرة. لكن المراهنة على المجتمع

المدني لم تلغى عند غرامشي دور

الدولة ولا أهمية السيطرة عليها.

فالعامل في إطار المجتمع المدني هو

جزء من العمل في إطار الدولة

وسياسة التحويل التي تمارسها

الدولة. فالمجتمع المدني والمجتمع

السياسي أو الدولة يسيران جنباً إلى جنب

ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين تطور المفهوم بشكل مختلف مع

تطور الليبرالية، وبدأ يأخذ بعضاً من مهام الدولة بموازاة تطور نظام السوق

” وخلال النصف الثاني من القرن العشرين تطور المفهوم بشكل مختلف مع تطور الليبرالية، وبدأ يأخذ بعضاً من مهام الدولة بموازاة تطور نظام السوق والتأكيد أكثر على الحريات الفردية، فهو لم يعد وسيطاً بين الدولة والمجتمع فحسب، بل شريكاً للدولة في مهامها.

“

1\_ المرجع السابق نفسه، ص 34-35

والتأكيد أكثر على الحريات الفردية، فهو لم يعد وسيطاً بين الدولة والمجتمع فحسب، بل شريكاً للدولة في مهامها، مع ضيق أو اتساع هذه الشراكة، وفي سبعينيات القرن الماضي ظهرت عودة جديدة لمفهوم المجتمع المدني من خلال صراعه ضد الدولة الاشتراكية، وكان لأحداث حركة التضامن في بولندا دوراً أساسياً في تكريس دلالات للمفهوم مرتبطة بالديمقراطية والمواطنة<sup>1</sup>، وهذه الدلالات تفسر انتشار المفهوم داخل سوريا بشكل قوي في تسعينيات القرن المنصرم، وجدية البحث فيه خلال الألفية الجديدة كونه -وفق دلالاته الجديدة- بوابةً للعبور إلى الديمقراطية، وقد ساهم انهيار الاتحاد السوفييتي باستخدام المفهوم في إطار أوسع للإشارة إلى التحول الديمقراطي فاستخدم ليكون مواجهاً للدولة وبرز معه مصطلح العولمة فتبلورت مفاهيم جديدة مثل المجتمع المدني العالمي والمجتمع المدني العابر<sup>2</sup>

أما عربياً تُعرف أماني قنديل مصطلح المجتمع المدني بأنه إجمالي التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي، والتي تساعد على رعاية الأفراد ودعمهم من أجل المشاركة في الحياة العامة، وتتميز تلك التنظيمات بأنها غير موروثة، وغير تابعة للحكومة، ويُعرّف مُصطلح المجتمع المدني بعدد من الأسماء الأخرى، منها: المجتمع الأهلي، أو المنظمات التطوعية، أو القطاع المستقل، أو القطاع الثالث<sup>3</sup>

1\_ د. عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني سيرورة وسيرورة، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت الطبعة الأولى 2012

2\_ ناديا أبو زاهر، المجتمع المدني وأثر العولمية عليه، الحوار المتمدن، العدد (2576) -3-5-2009

3\_ <http://alshwar.org/dabat/show.art.asp?aid=164730>

د. ليلي عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني، جمهورية مصر العربية: كلية الآداب -جامعة بنها، صفحة ١٢-٧. بتصرف

للمزيد على الموضوع: [shorturl.at/bAMT8](http://shorturl.at/bAMT8)



من ناحية أخرى، ينطلق برهان غليون من واقع المجتمعات العربية في فهمه للمجتمع المدني الذي يطلق عليه وصف التنظيم الاجتماعي أو التنظيم المدني "الذي ينطوي ككل تنظيم بشري على عناصر سلطة داخلية تتضمن استخدام وسيلتي القمع والإقناع في سبيل ضبط نشاط الأفراد المنخرطين فيه وسلوكهم. ولكن برأيه يتميز نشاط السلطة في التنظيمات المدنية بأنه أكثر مرونة وتعددية، ويرتبط بعوامل عديدة مبتدلة، مثل الظروف التي تمارس فيها والتقديرية الشخصية للقادة وقوة

العلاقات الشخصية وجاذبية المصالح

ليس هناك مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث مستوى التنظيم الاجتماعي، لأن هذا التمييز قد يحمل مخاطراً.

المادية. فهو يراها تنظيمات شديدة المرونة وقابلة للتأقلم بشكل أفضل مع الظروف والأوضاع المتبدلة في الزمان والمكان، ولذلك لا يمكن الاستغناء عنها". ويعتبر أن هذا

التعريف يعين بالضبط حدود المستوى من

التنظيم الاجتماعي الذي يطلق عليه المجتمع المدني في العصر الحديث. ويعتبر أيضاً أن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافة والأخلاق والعادات والتقاليد كلها من ميدان المجتمع المدني. كما يعتبر أنه ليس هناك في هذا المعنى أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، لأن هذا التمييز قد يحمل مخاطراً، "إقصاء بعض التنظيمات الاجتماعية الفاعلة في الحياة المدنية وحرمانها من الشرعية بحجة أنها لا تحترم القيم والمبادئ الحديثة التي يستند إليها نشوء المجتمع المدني"<sup>1</sup>.

1\_ برهان غليون: المجتمع المدني مخلوق يتطور ويتحول ويموت، مجلة البيان الإماراتية، 3 أغسطس 2008، رابط:

<https://www.albayan.ae/paths/books/2008-08-03-1.662705>

لكن في النهاية يتفق أغلب المفكرين على أن المجتمع المدني هو (تلك الهيئات الاجتماعية الوسيطة والمؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية التي تستطيع أن تنظم شؤونها الخاصة وتديرها بمعزل عن سلطة الدولة)<sup>1</sup>.

أما منظمات المجتمع المدني فهناك خلافات كبيرة حولها، فالبعض يرى أن المفهوم يشمل جميع المنظمات والمؤسسات التي تعمل خارج الإطار الرسمي للدولة، مثل الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والشبابية والأندية والأحزاب السياسية معتبرين أن عمل هذه المنظمات خارج تأثير الدولة يدخل في صلب الديمقراطية، وهناك من يخرج قسماً من هذه المنظمات من قائمة المجتمع المدني. فالبعض يرى أن الأحزاب السياسية ليست من مكونات المجتمع المدني لإمكانية مشاركتها في الحكم، ويعتبرون أن المجتمع المدني، "كل ما يوجد في دولة ما خارج مؤسساتها أي كل ما هو ليس من التنظيم الحكومي، كما يضم المؤسسات الدينية والقبلية والطائفية في حين استبعد الأحزاب"<sup>2</sup>.

وهناك من يرى أن منظمات المجتمع المدني تتكون من الهيئات التي تسمى مؤسسات ثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية وشركات الأعمال، وغرف التجارة والصناعة والمؤسسات الخيرية والهيئات التطوعية وجمعيات حقوق الإنسان والحيوان والجمعيات التي تهتم بتفعيل دور المرأة وجمعيات حماية المستهلك، أي كل المنظمات التي

1\_ سريست نبي، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2006، ص 101.

2\_ مصطفى كامل السيد، ممدوح سالم محرراً، دور مؤسسات المجتمع المدني في واقع متغير، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، 21- 22 حزيران 2004م، ص 15.

ينحصر نشاطها بالعمل التطوعي، وهو مجتمع مستقل نسبياً عن إشراف الدولة<sup>1</sup>.

ومن أجل توضيح مفهوم منظمات المجتمع المدني لا بد من الوقوف على بعض العناصر التي تشترك بها هذه المنظمات، والتي تعتبر أساس تكوينها؛ أولها الطوعية، وثانيها المؤسسية، وثالثها الهدف الذي تقوم عليه هذه المنظمات وأهمية استقلالها عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة، واستقلال تنظيماتها الاجتماعية، وتقوم على روابط التماسك والتضامن الاجتماعي، أما العنصر الرابع فيتمثل بأن تقوم المنظمة على أساس وجود منظومة مرتبطة تشتمل على مفاهيم مثل المواطنة وحقوق الإنسان والتنمية والمشاركة السياسية<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يمكن اعتبار منظمات المجتمع المدني هي جميع المؤسسات والهيئات مختلفة التوجهات تعمل بشكل مستقل عن هيمنة السلطة السياسية وإشرافها المباشر، من أجل تعزيز بعض القيم مثل حقوق الإنسان والتنمية بكل أشكالها والمشاركة السياسية والمجتمعية من خلال ما تقدمه من نشاطات وبرامج تساهم في ذلك، وإن أساس تكوين هذه المنظمات هو العمل التطوعي.

ولا تخرج سوريا عن غيرها من البلدان العربية من حيث عدم مقاربة المجتمع المدني بعيداً عن النظر إلى العواصم والمدن العربية وفق منظور بنائي، باعتبار هذه المدن والعواصم هي الحاضنة أو الحامل الأساسي والأول

1\_ أحمد ابراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008م، ص 258.

2\_ عامر حسن فياض، المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 29- 12- 2011، على الرابط:

للمفهوم وبلورته في المجتمع، فهي -المدن العربية- ذات بنية متريفة أو هي ريفية أصلاً، فضلاً عن تكوينها من وحدات (أحياء) ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذاك بالمنظومة العربية الإسلامية التي تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفراداً أو جماعات سواء في الريف أو (المدينة) المتريفة، هذا إذا أخذنا في الاعتبار إن هناك تصادم بين تلك المنظومة الثقافية وفكرة السقوف المفتوحة للحريات والحقوق في إطار التكوينات الاجتماعية ذات الصلة بفكرة المجتمع المدني ومفهومه في الغرب<sup>1</sup>.

هذا يعني إن نشوء مؤسسات المجتمع المدني في البلدان الأوربية قد أستوجب إعلان القطيعة مع الأطر القديمة (الإقطاع والكنيسة)، إلا أن ما حدث عربياً هو أن نشوء مؤسسات المجتمع المدني لم يؤدِ إلى إلغاء الأطر التقليدية القديمة بل تعايشاً معاً دون أن يكون أحدهما بديلاً للآخر<sup>2</sup>. ولا تزال الأرياف العربية هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلاً عن هيمنتها الديمغرافية، حتى في المدن نفسها التي تتكون الأغلبية الساحقة من سكانها من الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من الهجرة<sup>3</sup>.

إن ما ظهر في سوريا ابتداءً من عام 2000 ينتمي لآخر مراحل مفهوم المجتمع المدني، حيث أصبح شرطاً ديمقراطياً يملك نموذج الخاص ضمن

1\_ متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 11.

2\_ محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 189.

3\_ المرجع السابق نفسه.

دول شرق أوروبا، ولكن هذه الضرورة رسمت مسارات جديدة مع بداية "الحدث" عام 2011، فشكل "الحدث" تجربة مختلفة متعلقة بدايةً بعمليات الإغاثة ثم بالتنمية عموماً، رغم أن الخطط الحكومية السابقة تناولت التنمية ودور المجتمع المدني في هذه العملية، فما يحدث مع المجتمع المدني يشكل "سياقاً تجريبياً" يحمل معه كافة دلالات هذا المفهوم من مرحلة العقد الاجتماعي خلال النهضة الأوروبية وحتى اليوم. وتمايز المجتمع المدني ضمن البنية السياسية - الاجتماعية وفق الشكل التالي:

■ مجموعة مبادرات مستجدة خلال الاضطراب تعمل ضمن نطاق ضيق وفق التمويل المتاح وبما يتناسب مع شروط الجهات المانحة، وبغض النظر عن قدرة هذه المبادرات في التأثير لكنها خلقت مجموعات عمل لبناء خبرات جديدة، ودفعت بعض الشرائح الاجتماعية للنظر إلى العمل العام بشكل مختلف، والنظر إلى السياسة من خلال العمل التنموي بالدرجة الأولى.

■ الجمعيات التي يختلط عملها ما بين الخيري والتنموي (مثل النور والبركة التي تجاوز عدد مراكزها العشرة مراكز)، حيث شكلت خلال سنوات الحرب واقعاً مستقلاً وبنيت كوادر عبر الأنشطة المتنوعة التي قامت بها.

■ الأمانة السورية للتنمية التي تعمل ضمن سياقها الخاص وعلى المستوى الوطني حيث تربط المجتمعات المحلية بالسياسة العامة للدولة.

■ الجامعات الخاصة كمصالح مدنية وروافع محلية وليس كجهات تعليمية أكاديمية وذلك مع بدء عودتها لمناطقها، فهي شكلت في بداية الاضطراب نموذجاً تنموياً هاماً (جامعة القلمون وجامعة الحواش على سبيل المثال)، ويمكن أن تقوم مستقبلاً بدور جديد يمكن أن يؤدي للتأثير على السياقات السابقة.

عملياً فإن الإشكالية التي ركز عليها البحث مرتبطة بشكل وثيق مع إعادة تمايز المجتمع المدني داخل القوى القائمة، فالعلاقة بين البنية السياسية وتنمية المجتمعات المحلية تشكل مأزقاً حقيقياً؛ يترتب عليه صياغات متشابهة لدلالات مفهوم المجتمع المدني في مستقبل البنية السياسية - الاجتماعية لسوريا، واللافت أن ديناميكية المجتمع المدني يتم اختصارها بالمؤسسات التي تظهر، وإذا كان هذا الأمر ضرورياً لقياس المساحة التي يحكمها هذا المفهوم داخل الحياة السورية؛ فإنه يفقد وظائفه نتيجة أمرين:

■ **الأول:** طبيعة القوانين الناظمة لتلك المؤسسات، على الأخص القانون (93) لعام 1958، الذي اختزل فيها هذه المؤسسات بـ"الجمعيات"، فهو ألغى الطيف السياسي منها كالأحزاب على سبيل المثال.

■ **الثاني:** أعاد ارتباط هذه المؤسسات بالشكل التراثي العام، فهو أضفى عليها صفة الخيرية والثقافية عبر المادتين ٥٢ و٥٤ في القانون المذكور؛ ما أدى عملياً لإضفاء هوية محددة على أي مؤسسة وحصر مصالحها بشكل محدد.

جرت محاولة لتعديل القانون (93) في عام 2009 و2015، لكن مفهوم

المجتمع المدني بدلالاته المستجدة منذ عام

2000 خلق تصورات مختلفة ونقطة

صراع جديدة مع المفهوم التراثي

للمجتمع، فالمجتمع المدني اكتسب

تصوراً ذهنياً كرسه "الحدث" مع ظهور

المجتمع المدني كطرف خاص في

الإشكالية التي ركز عليها البحث مرتبطة بشكل وثيق مع إعادة تمايز المجتمع المدني داخل القوى القائمة.

1\_ المقصود هنا "المجتمع الأهلي" المعبر عن الحالة السابقة لظهور الدولة، راجع عبد الله حنا، صفحات من تاريخ: الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 2018.

عملية التفاوض في جنيف واللجنة الدستورية لاحقاً، فأصبح نظرياً على الأقل، ضمن مسار الضغط السياسي بشكل انعكس على دوره عموماً، وفي نفس الوقت، أصبح جزءاً من السياسات العامة في سوريا، وعلى الأخص ضمن الإدارات المحلية التي تبحث عن شركاء في المجتمعات المحلية، فالمجتمع المدني؛ كمفهوم، أصبح أمراً واقعاً، ولكنه في المقابل لا يملك دلالات واضحة لعمله المستقبلي.

عند تمييز هذه الكتلة من حيث عناصر التجمعات؛ فإن المجتمع المدني يفتقد للامتداد وفق الأنشطة السابقة،

”  
فالمجتمع المدني؛ كمفهوم،  
أصبح أمراً واقعاً، ولكنه في  
المقابل لا يملك دلالات واضحة  
لعمله المستقبلي.“

فجمهوره ينحصر بشكل تلقائي حول بعض المبادرات والمؤسسات، ولا يملك استقطاباً لتوحيد إرادات مختلفة، بينما التشابك الوحيد الذي يظهر بين امتداده وحالات الاستقطاب يظهر فقط

عبر أنشطة متشعبة ولا يظهر لها سمت

واضح في الداخل، بينما ترتبط في الخارج بعمليات التفاوض السياسي أو المؤتمرات الدولية الخاصة بسوريا.

وباستخدام معيار الكتل الفاعلة؛ لا يمكن استيضاح مركز ثقل للمجتمع المدني فهو يرتبط بهدف المدني اليوم بالبحث عن التشاركية، أما الكود فهو التركيز بشكل كبير على التنمية وإن كان هذا التركيز مرتبط بالممول، بينما محركه الأساس هو البحث عن الدور وشرعية المساحة والحضور.

في المقابل ما يزال المجتمع المدني في سوريا مرتبط بالتمويل الدولي من الخارج والبرامج الأممية من ناحية الموارد والتمويل، على حين أن تمايز هذه الكتلة بالنسبة لغيرها من الكتل الأساسية يرتبط بعدم استيعابه أولاً،

والعامل الدولي الذي فرضه كلاعب في العملية السياسية ثانياً، بينما لا يزال التمايز عن المجتمع الأهلي أقل وضوحاً لكنه يركز على التنمية، وهذا ما يقود لنزع صفة الكتلة الفاعلة عن كتلة المدني أيضاً. بالنتيجة فإن المجتمع المدني قريب من الاتجاه الليبرالي من حيث إنه لا يجد تعبيراً حالياً له، فيمكن اعتباره هو الحالة التنفيذية للاتجاه الليبرالي أو المستقلين، ويمكن اعتبار المجتمع الأهلي بالمقابل هو الحالة التنفيذية ضمن اليمين، وضمن السلطة يمكن النظر إلى المنظمات والنقابات الفاعلة فيها كحالة تنفيذية لها\*.

---

\* إلى جانب الكتل الأربع وكتلتي المدني والأهلي لحظ البحث وجود سياقات عامة أخرى، خارج إمكانات البحث: حالياً مثل الأكراد ومناطق اللجوء سواء في الدول الإقليمية أو في أوروبا، وهي بالتأكيد ستؤثر على الخارطة السياسية بشكل عميق مع بداية الحل السياسي، ولكن حدود البحث لم تسمح بدراستها حالياً.



## المبحث الرابع: ممكنات الشراكة والتحالف

بعد معايرة الكتل المجتمعية من حيث عناصر التجمع ومعيار الفاعلية، توجب البحث عن ممكنات للشراكة والتحالف بينها في محاولة لكسر حالة السكونية من أجل تقديم سياسي اجتماعي جدي، فيمكن القول إن البيئة السورية - كانت وما زالت - محكومة بوثق مركزى محكم وعلاقتها بالبيئة المحلية علاقة إشكالية، وبقيت إشكالية الحياة السياسية عند مستوى "مركزية البيئة السياسية" لأن كافة الوظائف تتمحور حول قدرة الانفكاك من العلاقة مع المركز (السلطة)، وحتى مفهوم "المشاركة" يتسم بشكل العلاقة مع المركز دون الانتشار نحو البيئات المحلية.

وفي مقابل المركز، بقيت البيئة المحلية تفرز النخب التي تقوم بإنتاج أحزاب حديثة، إلا أن السلطة تقوم باستقطاب الأحزاب الحديثة وتجذبها باتجاهها، مما يحول هذه النخب إلى نخب مستحدثة ومستقطبة من السلطة، ولها امتيازات فتبقى المجتمعات والبيئات المحلية دون ممثلين.

وفي ظل امتصاص السلطة المستمر للنخب واستهلاكها بما يحول دون تعبيرها عن البيئات المحلية؛ فإن الكتل المجتمعية التي تعتبر صامته في العادة وتشغل قسم كبير من البيئة المحلية؛ هي أمام خيارين؛ إما أن تنمذج نفسها في ظل قوة أو كتلة ما، أو أن تشهد حركة شعبية كالتى كانت في

فرنسا عام 2019 على سبيل المثال.

إذن من الناحية السياسية؛ في كتلة التحالف القوي بقي حزب البعث المعبر عن هذه الكتلة، يتماهى مع مؤسسات الدولة ومهيماً عليها، وفي المقابل بقيت هيمنة الدولة أيضاً كجهاز على الحزب فاستمر تحكّم الخطاب الرسمي باستراتيجية الحزب، كما لم تظهر أي منتجات نظرية داخل الحزب من بعد عام 1970 ولم يصدر الحزب مفكرين، من دون إنكار أن البعث

” في ظل امتصاص السلطة المستمر للنخب واستهلاكها بما يحول دون تعبيرها عن البيئات المحلية؛ فإن الكتل المجتمعية التي تعتبر صامته في العادة وتشغل قسم كبير من البيئة المحلية.“

نفسه ميز الطبقات الاجتماعية وهذا كان أحد عوامل الاستقرار في سوريا. إن أهم مواصفات النظام السياسي في سوريا هي وجود تهديد دائم -غالباً يتم ربطه بـ"الخارج"- يسبب توحيد الداخل، وكذلك توازي أطراف القوى بحيث لا ينتصر أحد، ويمكن الملاحظة أن أغلب القوى السياسية تضعف بعد دخولها الحكومة كما حصل سابقاً مع أحزاب الجبهة، أو كما حصل في بداية "الحدث" السوري مع حزب الإرادة الشعبية بدخول قدرتي جميل إلى الحكومة. فلم تكن القوى السياسية تمثل قوى اجتماعية في حين أن الدولة تدير الجميع، إلا أن فشل هذه القوى في تحقيق أهدافها جعلها تضعف.

وثمة إشكالية أخرى تتعلق بـ"القدرة الفعلية على التعبير السياسي وارتباطها الحقيقي بالفئات المعبر عنها"، حيث إن كافة العمل السياسي محصور ضمن الائتلاف الحاكم، وكل من يعمل في السياسة يجب أن يكون ضمنه، مما شكل خصوصية للعمل السياسي في سوريا، وفرض حتى على

المصالح التي نتجت عن الاضطراب أن تدخل في "كنف"\* التحالف القوي. وقد كان هذا "الكنف" الوطني في سوريا فعلاً وله روافع وأعاد توزيع المصالح، كما وكانت هناك جهات عديدة نافذة في سوريا ضمن معادلة توازن صعبة، لكن مع الوقت بدأت المشاكل عندما بدأ "الكنف" يفقد الجهات أو القوى التي تتشابك مصالحها عبره وكسر التوازن الذي كان قائماً ضمنه، مما أثر سلباً على فاعليته وضيق مساحات العمل، رغم أن تجربة حزب البعث كانت تتصف بهذا التمثيل المتنوع حين قام الرئيس السابق حافظ الأسد بتطبيق تجربة حزب البرلمان من الهند بشكل الجبهة التقدمية في سوريا والتي يمكن اعتبارها أيضاً إحدى التجليات البنيوية السياسية للعلاقة مع السوفييت.

”  
ثمة حاجة اليوم لمعرفة حدود  
استقلالية النظام الاقتصادي في  
سوريا.“

ومن الناحية الاقتصادية لا تعتبر البنية السورية رأسمالية، إلا أن وصول رأس المال العالمي إلى مرحلة العولمة أصبحت معه الشبكة الدولية تستثمر كل شيء، وبات القرار السياسي

للبرجوازية البيروقراطية. وهذه الأخيرة

اندمجت مع البرجوازية الناشئة وأصبحت جزءاً منها فصار لها قوة احتكار، وبالتالي لم يتم خصخصة المشاريع فحسب، وإنما خصخصة الدولة نفسها، وأصبحت الدولة وكأنها قطاع خاص، حتى إن البعض بات يعتبر أن أكبر حزب اقتصادي في سوريا اليوم هو "اتحاد غرف التجارة" بقيادة غرفة تجارة دمشق، والتي تعتبر حليفاً للسلطة أو متماهية معها في "التحالف القوي"، وحتى القوى الاقتصادية التقليدية تندرج ضمن حالة الاستقطاب، لأنها تعتمد على

\* يقصد بمصطلح "الكنف" مفهوم الحماية والرعاية التي تقدمها السلطة.

التعاون والتناسيق مع السلطة السياسية القائمة، وتقوم في نفس الوقت برسم برامجها الاقتصادية للمرحلة القادمة، ف"الكارتل" الاقتصادي الداخلي لا يمكن فصله عن هذه المجموعة التي تعمل مع كافة مفاصل الدولة وبغطاء سياسي واضح.

وثمة حاجة اليوم لمعرفة حدود استقلالية النظام الاقتصادي في سوريا، وأن يكون هناك وضوح مع الأطراف الخارجية بخصوص عدة موضوعات، مثل الانتقال السياسي وإعادة الإعمار واللجنة الدستورية، مع الإشارة إلى أن المسافة بين الخضوع لصندوق النقد الدولي وبين وجود حوكمة داخلية، مسافة كبيرة.

ويمكن القول بأن مستوى التفاوت بين مصالح الطبقات عالٍ، ولذلك المجتمع أمام معضلتين: معضلة ما قبل الأزمة، ومعضلة ما بعدها. مما يستدعي الحاجة لدراسة القوى والتكامل فيما بينها على مستوى المناطق وليس

” مستوى التفاوت بين مصالح الطبقات عالٍ، ولذلك المجتمع أمام معضلتين: معضلة ما قبل الأزمة، ومعضلة ما بعدها.

على المستوى الوطني فقط، مما سيتيح الانتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية، باعتبار أن الاقتصاد الحالي لا يقوم على المشاريع الصغيرة، وهذا قد يؤسس لكارثة لأنه في حال الإفلاس سوف تفلس جميع القوى.

أما عن التفاعل المجتمعي، فاليوم ثمة جملة من المواصفات يتسم بها المجتمع السوري وهي<sup>1</sup>.

■ عزوف مجتمعي بدرجة كبيرة عن المشاركة في أي نشاط من أنشطة

1\_ المرجع السابق نفسه.

الشأن العام، ومنها على سبيل المثال انتخابات الإدارة المحلية التي جرت عام 2018 حيث شهدت عزوفاً كبيراً عن المشاركة سواء بالترشح أو الانتخاب نتيجة انعدام الثقة بشفافية هذه الانتخابات وتمثيلها الحقيقي.

■ حالة من التشطي في بنية المجتمع، وفقدان ثقة الناس ببعضها وببلدها، ما زاد الانغلاق الطائفي والمناطقية، إلى جانب وجود حالة من التصحر الفكري حيث لم تنتج هذه الحرب قادة أو عظماء أو مفكرين، وكذلك فقر كبير بمختلف أنواع الفنون.

■ على الأرض هناك أحزاب هجينة، وأحزاب خارجية يتوجس منها الناس في الداخل السوري، إلى جانب تفرّد حزب البعث بالسلطة حيث لم ينسحب من أجهزة الدولة رغم إلغاء المادة الثامنة من دستور 1973 في دستور 2012.

■ هناك مشكلة مجتمعية كبيرة تتمثل بضعف حالة الوعي المجتمعي سواء بالقوانين أو بالحياة العامة وحتى بثقافة التطوع لدى شرائح كبيرة من السكان.

■ غياب لمفهوم تحمّل المسؤولية وإلقاء اللوم دائماً على الآخر، إضافة إلى غياب التكتلات المجتمعية بكافة أشكالها وغياب دورها الفاعل في المجتمع، كدور التجار أو الصناعيين.

وبالتالي لم تعد الممكنات الاقتصادية اليوم عاملاً في مسألة توزع القوى السياسية أو إمكاناتها، إنما قاعدة العلاقات هي التي تُظهر ما تسميه الدراسة "سكونية" البيئة السياسية وتعيق إلى حد بعيد إمكانيات التحول،

فمسألة التحول الاقتصادي الممكن، أو حتى الذي جرى خلال مراحل سياسية

”  
هناك مشكلة مجتمعية كبيرة  
تتمثل بضعف حالة الوعي  
المجتمعي.“

محددة، استوجب الحفاظ على المجموعات الاقتصادية الأساسية، وعملية إنتاج فئات اقتصادية جديدة لم تستطع أن تغير من نوعية العلاقة بين المركز السياسي والقوى الاقتصادية.

يُضاف إلى ما سبق أن احتكار الدولة لسلسلة الإنتاج منذ عام 1963 لم يحدث أي أثر على مستوى التغيير الاقتصادي-الاجتماعي، ولم تختلف شخصية المجموعات الاقتصادية الجديدة عن سابقتها في عملية التأثير الاجتماعي.

وفي إطار السلطة تتمايز تشكيلات بعضها لها علاقة بالعمل العسكري (مجموعات رديفة) وأخرى ضمن مؤسسات المجتمع المدني (مثلاً الأمانة السورية للتنمية) وهي تملك نفس مصلحة البقاء مع الائتلاف الحاكم لكنها قد تبحث لاحقاً عن تمثيل مختلف لها سياسياً واقتصادياً.

وينسحب دور الاقتصاد في تشكيل البيئة السياسية على الحديث عن قوى اليسار، بما يتمحور حول حقيقة وجود "قوة يسار" في سوريا، على الأخص مع بداية الاضطراب وتأرجح موقفه وتشتت قواه وانحسارها بشكل ملحوظ، فعلى الرغم من وجود اتجاهات يسارية إلا أنها غير متبلورة في أحزاب اليسار التي تملك مواقف ضمن إطار عام لموقف السلطة، أو لأحزاب خارج السلطة مثل "الإرادة الشعبية" الذي يعبر عن الموضوع الديمقراطي بشكل أوضح، وعن الصراع مع الولايات المتحدة ضمن إطار دولي مرتبط بمواقف روسيا الاتحادية.

في المقابل، وضمن هذه التصورات لا يمكن اعتبار أن كتلة اليسار تتلاشى فهي تطلق وظائف سياسية جديدة تجعلها على تماس مع الكتلة الاجتماعية الأكبر، كما أن وظائف اليسار التي تبدو بالمفهوم القديم "وظائف ليبرالية" لها عمق مختلف عن وظائف قوى اليمين أو المجتمع المدني

الناشئ، فهي تفتقر للتنظيم والرموز لكنها في نفس الوقت مؤهلة أكثر من غيرها لإنتاج رموز للتحويل الديمقراطي، فهي تملك الممكنات والرغبة في التشكل من جديد ضمن إطار أكثر اتساعاً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي بسبب قربها من حالة المجتمع.

ولكن تبرز محدودية قوى اليسار في مسألتين: الأولى في مفهوم التشارك وعلى الأخص مع السلطة، والثانية في آلية التشارك غير المباشر عبر المجتمعات المحلية، أما مفهوم التحويل الديمقراطي عبر برامج التنمية فهو غير واضح بالنسبة لتوجهات اليسار، فبينما

هناك طرف يعتبر أن التحويل الديمقراطي مسألة مرتبطة بالتوافقات الدولية (حزب الإرادة الشعبية كمثال)، ينظر الطرف الآخر إلى المسألة بكليتها من خلال ظهور شرعية جديدة قادرة على فرض القوانين والالتزام بها وهذا الأمر كان واضحاً في توافقها على إنتاج شرعية قادرة على إنتاج التحويل الديمقراطي<sup>1</sup>.

تبرز محدودية قوى اليسار في مسألتين: الأولى في مفهوم التشارك وعلى الأخص مع السلطة، والثانية في آلية التشارك غير المباشر عبر المجتمعات المحلية.

بالانتقال لدور المستقلين انطلاقاً من تعريف "المستقل"، ومن معايرة نشأة سوريا كدولة بالمعنى الحديث عندما انطلقت الدولة السورية من مجتمع تقليدي يحوي مصالح أولية لصناعيين وتجار ومهنيين، وذلك دون وجود حدود حقيقية لهذه القطاعات، بينما كانت الزراعة هي الأكثر حضوراً في تكوين المصالح الأخرى وضبط علاقاتها مع الشكل الاقتصادي الأولي.

1. جلسة مع مجموعة من ممثلي اليسار السوري، مرجع سابق.

تؤكد الأمثلة من تاريخ سوريا أهمية دور المستقلين في الحياة العامة والبرلمانية، من هذه الأمثلة الكتلة الوطنية التي بُنيت من مستقلين، وهي ليست كتلة بالمعنى الحزبي كما نعرفه اليوم، بدليل أنه بمجرد أن حدث الاستقلال انقسمت هذه الكتلة إلى أشكال متعددة. ووجود كتلة المستقلين هو ما يُعطي الكتل الأخرى أشكالها وهيئتها، ويظهر ما هو يساري وما هو يميني.

أما المعادلة الأساسية عندهم فهي ضمان التوازن داخل الكتل النيابية، بخلاف ما تفعله الأحزاب بالميل باتجاه حزب معين، في سعيها لتكون أقرب للكتلة الأكبر وبالتالي تصبح قراراتها متفقة معها وتحظى بإمكانية أكبر للتنفيذ. وربما هذا ما يفسر سبب السكونية في الحياة السياسية في سوريا، من هنا يمكن النظر إلى كتلة المستقلين على أنها الظاهرة الراجعة داخل الحياة السياسية السورية.

يركز المستقلون على المدن في عملية النمو لأنها التجمعات السكانية الأكبر، وتتركز المصالح داخلها، فالمجتمع الريفي عموماً كان حالة مُلحقة بتجمعات المدن، والأشكال الصناعية الأولى نشأت اعتماداً على الواقع الزراعي (الشركة الخماسية للصناعات النسيجية على سبيل المثال)، في حين كانت القرارات الاقتصادية ولاحقاً التخطيط تتم بشكل دائم على أساس مركزي.

ويعتبر المستقلون أن أي عملية تنمية مستقبلية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الشكل الجديد للمجتمع، بما في ذلك المؤسسات التي تعاملت مع معادلة التنمية الزراعية بالدرجة الأولى، كما يعتبرون أن الأطر السياسية الحالية غير قادرة على التعامل مع مهنكات الأجيال الجديدة، ولا يعود الأمر إلى طروحات تلك الأحزاب فقط، بل أيضاً لتغير بنية الأجيال نفسها وتبدل



الظروف التي يمكن أن تدفع العمل السياسي. ويطرح المستقلون أيضاً حاجة التعامل الحكومي إلى تغيير التفكير بمسألة الدعم الاجتماعي الذي استندت إليها حكومات المراحل السياسية السابقة لتأمين التوازن، حيث لا تتيح موارد الدولة القيام بهذا الدور، إضافة لتغيير الظروف الاقتصادية الدولية التي تجعل مسألة الدعم تقنية غير مجدية، فالدعم هو شكل تنموي غير مستدام، كما يركزون على ضرورة إعادة بناء الثقة لنجاح أي خطط تنموية، في ظل اللامبالاة الاجتماعية حول المشاركة في الشأن العام وكمثال انتخابات الإدارة المحلية التي جرت عام 2018. كما ويركزون أيضاً على أولوية معالجة حالة التشطي في البنية الاجتماعية وزيادة الانغلاق الطائفي والمناطقية، إضافة للتصحر الفكري وفقدان ثقة الناس ببعضها وبلدها، في ظل نقص

مواقف المستقلين تبين أنهم لا يشكلون كتلة قادرة على إنشاء تحالفات، لكنهم يملكون ديناميكية متشابهة، يمكن لها وضع إطار تنموي قادر وقابل للتنفيذ.

تشريعي يرتبط بمرحلة ما بعد الأزمة، مثل مسائل الولادات مجهولة النسب، وهذا الأمر لا يعبر فقط عن مسألة مجهولي النسب فقط؛ بل عدم القدرة على التعامل مع نتائج الحرب التي خلقت فجوة تشريعية واضحة.

بالتالي إن مواقف المستقلين تبين أنهم لا يشكلون كتلة قادرة على إنشاء تحالفات، لكنهم يملكون ديناميكية متشابهة، يمكن لها وضع إطار تنموي قادر وقابل للتنفيذ كونهم ليسوا منافسين سياسيين للأطراف، كما تميل ديناميكياتهم إلى تشكيل اتجاه ليبرالي، والكثير من تفسيراتهم تتقارب مع طروحات الهيئات الدولية سواء في تفسير "الحدث السوري" أو سبل الخروج منه.

### نتائج الدراسة:

من خلال دراسة القوى السياسية والمجتمعية وتفاعلاتها والعلاقات فيما بينها داخل البيئة السورية؛ وبعد إخضاع هذه القوى لمعباري الكتلة والفاعلية؛ يمكن التوصل إلى جملة استنتاجات يمكن توزيعها على عدة محاور وفق الآتي:

#### أولاً- فيما يتعلق بالبيئة السياسية الاجتماعية:

■ إن البيئة السياسية في سوريا تتصف باختلالات جعلت التفاعلات فيها غير منتجة، وهذه الحالة سمتها الدراسة "سكونية" من حيث إنها لم تكن عقيمة بل تميل إلى التوازن غير المنتج، ففي فترة الحكم الوطني كان يمين الوسط (الكتلة الوطنية وحزب الشعب) كتل منتجة لأحزاب، وهذا الميل إلى التوازن يعكس الحالات التي جاءت لاحقاً كحزب البعث العربي الاشتراكي و"الحزب القومي السوري"، فساهم سعي التحالف القوي لترسيخ حالة الاستقرار في البلاد بترسيخ هذه السكونية نفسها.

■ لم تتم الإفادة من الاضطراب السوري بعد عام 2011 لتحويل هذه البيئة إلى حالة تفاعلية حقيقية لأسباب متعددة منها داخلي بحت، ومنها ما يتعلق بالمسارات الخارجية والتدخلات الدولية.

■ إن البيئة السياسية القادمة لا يمكن أن تظهر وفق الآليات القائمة حالياً، إنما تحتاج لتدخل مباشر لتحريك ديناميكيتها، ففرضية السكونية لهذه البيئة هي حقيقية، والتدخل هنا يعني

■ الاعتماد على عناصر من خارج البيئة السياسية الحالية.

■ السلطة السياسية معنية أساساً في تحريك هذه البيئة؛ ليس عبر تبديل إيقاعها التي تفرضه على الأحزاب، بل في بناء علاقة شراكة

بين البرامج التنموية التي يمكنها إيجاد ديناميكية مختلفة للبيئة السياسية.

ثانياً - فيما يتعلق بالقوى السياسية المجتمعية:

■ النمذجة التي تفترض أن القوى السياسية تشكل مصفوفة تحوي في عناصرها تداخلاً مع القوى الأخرى لا تؤكد الوقائع، فالمصفوفة القائمة على المستوى السياسي هي:

■ مصفوفة مركزية عناصرها تكنوقراط الدولة (بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية)، بينما تشكل أحد أعمدتها عناصر القوى الاقتصادية.

■ لا تشكل باقي القوى على المستوى المركزي أي مصفوفات يمكن أن تؤثر في العمليات القائمة على مستوى المركز، في وقت يمكن لبعض العناصر من هذه القوى الدخول في مستوى المصفوفة المركزية بشكل مؤقت، وتخلي مكانها لقوى أخرى وفق العلاقات التي تحكم عناصر المصفوفة المركزية.

■ إن معايرة كتل الأساسية الأربع (التحالف القوي و فيض اليسار و طيف اليمين والمستقلين) أكدت عدم وجود قوة تملك تواجداً خارج مساحة المركزية السياسية، بينما يشكل البعث حضوراً متشظياً لا علاقة له بتواجده السياسي فقط بل بعلاقة قياداته الفرعية مع المؤسسات الأقوى على مستوى المركز.

■ إن كتلة التحالف القوي (السلطة) تفرض إيقاعاً على باقي القوى السياسية بما فيها المجتمعين المدني والأهلي، في حين تملك بعض أطراف اليسار والمستقلين والمبادرات المدنية ديناميكية تحاول الافتراق عن هذا الإيقاع بأشكال مختلفة.

■ إن الطابع المحافظ الغالب في العمل الأهلي جعل لديه هامش واسع ليضم فئات تتأثر به وترتبط معه بمصالح واسعة، فهو عملياً شبكة أكثر من كونه تياراً، وخلال "الحدث السوري" انبثقت عنه أشكال مختلفة للإغاثة والتنمية شكلت حواضن هامة تمتلك تأثيراً لا بأس به داخل المجتمع، بالتالي امتلك القدرة على الوصول إلى شبكات اجتماعية، أي القدرة على العمل.

### ثالثاً-فيما يتعلق بتثبيت الدور المدني:

■ تهلّل الكيانات المدنية التقليدية كخرف التجارة والنقابات وعجزها عن التعبير عن مصالح الناس وتعبئتهم، إضافة لعجزها عن تأمين التواصل والتفاهم بين الناس والسلطة بعد أن تم تطويع النخب الفاعلة وتضييق مساحات عملها مما يطرح الحاجة لخلق حل جديد.

■ تقع النقابات داخل كتلة السلطة رغم أنها تعبر عن حالة مدنية ناشئة.

” مع أن المجتمع المدني أكثر الفاعلين في عملية التنمية فقد لوحظ أن هذه العملية تقوم على مركزية لا تثق بالإجراءات المحلية أو الإرادة المحلية.“

■ مع أن المجتمع المدني أكثر الفاعلين في

عملية التنمية؛ فقد لوحظ أن هذه العملية تقوم على مركزية لا تثق بالإجراءات المحلية أو الإرادة المحلية، في ظل عدم امتلاك القوى السياسية ومن خلفها الأحزاب لخطط على المستوى المحلي، وهي لا تؤمن حتى بأي تطور أفقي على مستوى التنمية، كما أن وظائف القوى التقليدية متناقضة مع نموذجها الفكري في أغلب الأحيان، فطروحات

اليسار مثلاً هي ديمقراطية تنحو باتجاه النموذج الليبرالي، وهذا الأمر يلغي إمكانية أي نموذج سياسي يعتمد على طروحات القوى التقليدية ■ ساهم "الحدث" السوري بزيادة دور المجتمع المدني من خلال البرامج المختلفة والتي كان أبرزها البرامج الإغاثية والتدريبية والمناصرة، وبات لهذا المجتمع حصة ثابتة في سيناريوهات الحل السياسي، لكن هذه الحصة بقيت أسيرة العرض الدولي ولم تبني على أساس تراكمي، كما أن الاضطراب زاد من سرعة انتقال الكثير من الفواعل الأهلية إلى الحالة المدنية لأسباب مختلفة.

#### رابعاً- فيما يتعلق بممكنات الشراكة والتحالف بين القوى:

■ يمكن تشبيه حالة الاستقطاب التي يجذب فيها "التحالف القوي" أي عمل مجتمعي وأي كتلة إليه بحالة "الثقب الأسود" في المجموعة الشمسية الذي يستطيع أن يجذب أي شيء إليه ويتقمصه تماماً، ولذا ستعتمد حركة البناء الوطني هذا الوصف لـ"التحالف القوي"،

” يمكن تشبيه حالة الاستقطاب التي يجذب فيها "التحالف القوي" أي عمل مجتمعي وأي كتلة إليه بحالة "الثقب الأسود" في المجموعة الشمسية.

وهذا "الثقب الأسود" يرتبط معه اليمين التقليدي في مسألة الحفاظ على الاستقرار، وتكون الآليات التنفيذية لهذا التحالف هي المنظمات والنقابات. ■ إن المجتمع موزع على كتلة السلطة ويمكن في ضوء التحالفات والشراكات الممكنة أن يتم الوصول إلى نصف كتلة يتموضع فيها المجتمع المدني واليسار والمستقلين والمجتمع الأهلي الحديث للأسباب التالية:

■ يملك اليسار قدرة محدودة في التشارك مع التحالف القوي، وفي آلية التشارك غير المباشر عبر المجتمعات المحلية، ولذلك فهو بحاجة للتفاعل مع قوة أو قوى أخرى للظهور والتعبير عن وجوده ويجد في المستقلين ضالته، لتحقيق مصلحة متبادلة للطرفين، يضاف لها التقاؤهما في مسائل الحقوق والحريات والاقتصاد.

■ تميل ديناميكية المستقلين إلى تشكيل اتجاه ليبرالي، فالكثير من طروحاتهم وتفسيراتهم تتقارب مع طروحات الهيئات الدولية، كما إنهم يتحركون ضمن ما يشبه الفضاء ينزاح بعيداً عن كتلة السلطة

باتجاه اصطافات وتشكيلات مجتمعية أو تكونوقراطية أقرب في سمتها العام إلى الحالة المدنية موضوع البحث.

■ يحتاج المستقلون ومعهم اليسار إلى آلية تنفيذية تعبر عنهما، فيكون المجتمع المدني هو

” الحالة المدنية هذه ليست رأس حربة لمشروع سياسي مختلف، إنما هي حالة ديناميكية تفاعلية مع السلطة “

الحليف الأبرز الذي يتيح لهما فضاءات التعبير والتشكّل.

■ يحتاج المستقلون لتعزيز الامتداد وبناء الخبرات ويكون ذلك من خلال الإفادة من تجربة المجتمع الأهلي بصورته الحديثة.

■ إن الحالة المدنية المكونة من يسار الوسط والأهلي ويمين الوسط والمستقلين تمثل حالة سائلة في المنتصف ولكن بنفس الوقت لا يجب أن تكون كتلة وليس المطلوب منها أن تكون كتلة في مواجهة كتلة السلطة، وليست "ثقباً أسوداً" جديداً في مواجهة "الثقب الأسود" للتحالف القوي، كما إن الحالة المدنية هذه ليست رأس حربة لمشروع

سياسي مختلف، إنما هي حالة ديناميكية تفاعلية مع السلطة، قادرة على التفاعل والإصلاح، والتحدي الأساسي بالنسبة لها هو الحفاظ على هويتها ووجودها، بما يتيح لها لاحقاً التحول مع المتحالفين معها إلى "نصف كتلة".

يكون دور العمل المدني هنا ليس دوراً تنفيذياً فقط، إنما رؤيوي أيضاً، فهو يبحث عن مساحات العمل باعتباره أهم القوى الفاعلة في "النصف كتلة"، ويقوم بتقديم المعلومات وتصويب مسارات العمل بشكل ربما لا يراه صاحب القرار أو لا يقدر عليه الآخرون في كتلته، إضافة إلى دوره الرقابي. فالأساس في العمل المدني هو التفاعل مع الحكومة، مع ضرورة إشراك المجتمع المحلي بكل خطوة، كما يمتلك المجتمع المدني ممكنات إشراك كل القوى معه.

يجب أن تكون الحالة المدنية دائمة ومستمرة في المجتمع، وذلك يكون من خلال تأصيل دورها. المحدد بثلاثة اتجاهات (كسر السكونية- البناء على ما سبق- التشاركية)، فلو تم إيجاد حالات من التعددية الحزبية مثلاً في المستقبل؛ فلن تلغي أهمية هذه الحالة المدنية الفاعلة التي تحرك المجتمع، وأن هذه الحالة المدنية لا تسعى للوصول إلى السلطة، ولكنها قد تدفع بعض الأشخاص إليها.

يجب أن تكون فاعلية المجتمع المدني داخل بنية الدولة نفسها لتثبيت دوره، لأن تفاعله خارج هذه البنية يعرضه للتلاشي والضياع، وأن تكون المساحة مبنية على مسارات عمل مدنية تتمحور حول:

- التنمية المحلية: كأفق واضح للعمل وتثبيت الدور.
- المناصرة: للحفاظ على الدور المدني وجلب المناصرين.
- المصالحة الوطنية: باعتبارها تزيد شرعية المدني في مجتمع مفكك

خارج من الحرب حديثاً.

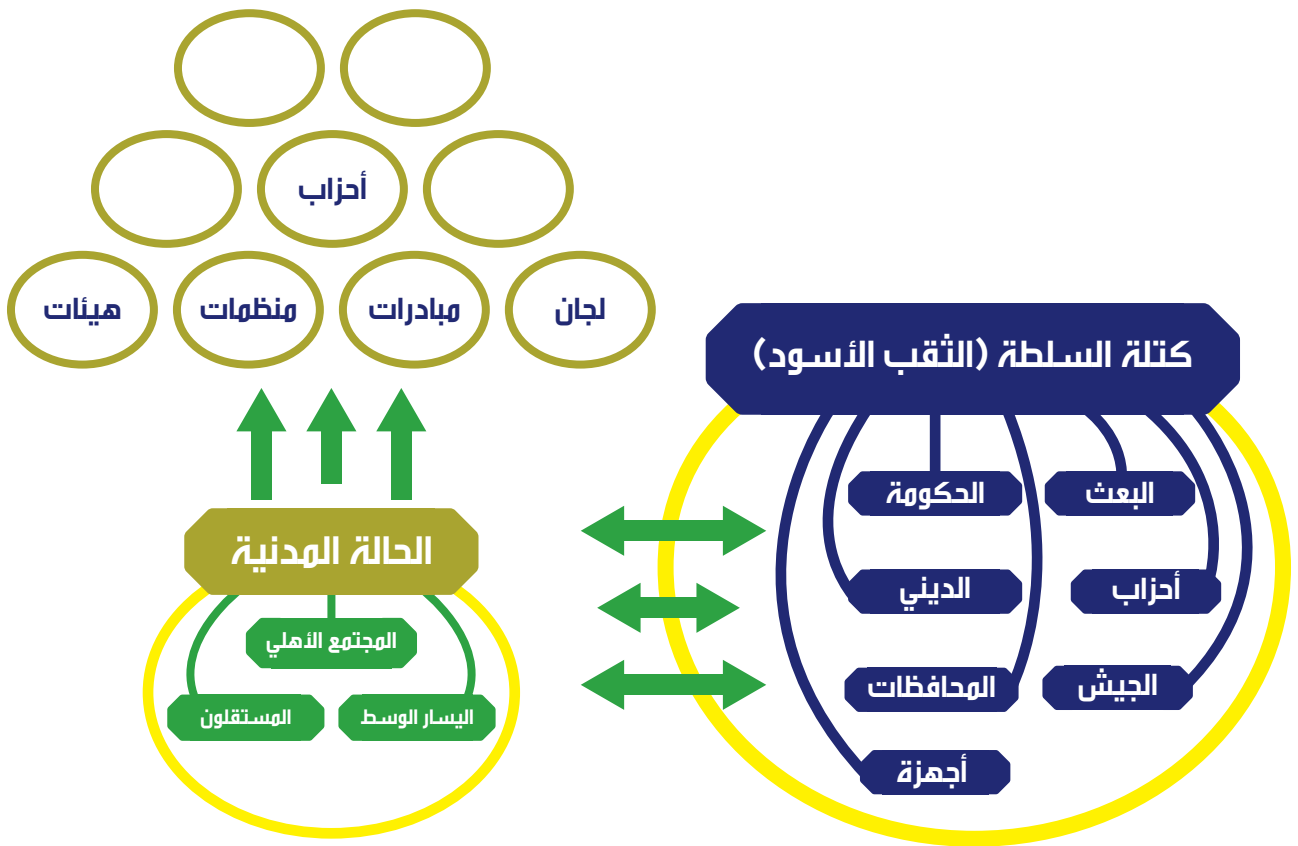
وبالتالي أمام المجتمع المدني اليوم تحديات:

- الحاجة لتلبية الاحتياجات المجتمعية والتي تتبلور بالتنمية المحلية قبل أي شيء.
- خلق منظومة علاقات تنموية مجتمعية يمكن من خلالها تمويل ودعم نشاط المجتمع المدني.
- البحث عن قطاعات العمل ضمن المسارات الثلاث (المناصرة- التماسك المجتمعي- والتنمية المحلية).
- البحث في كيفية توزيع الفاعلين على القطاعات ومسارات العمل، وتنظيم عملهم عبر المؤسسات والمنظمات المدنية.
- امتلاك طرح سياسي اقتصادي اجتماعي من وجهة نظر مدنية وهو مختلف عن الطرح الحكومي التكنوقراطي، لكن ليس بالضرورة أن يخالفه بقدر ما يكون مبنياً على أساس تشاركي بين الطرفين.

ويخلص الشكل البياني رقم (1) النتيجة التي توصل لها هذا البحث:



الشكل البياني (1)



الرسم البياني (1) رؤية الحالة المدنية وتفاعلاتها (المصدر: فريق البحث)

## خاتمة

بحثت هذه الدراسة في حالة البيئة السياسية والاجتماعية السورية، وتتبع تطورها التاريخي انطلاقاً من القوى الأساسية التقليدية لتجد أن هذه البيئة سكونية غير منتجة رغم حالة الاستقرار التي بدت عليها، ولم يكن "الحدث" عام 2011 سوى كاشفاً لهذه الحالة ولم يكن مُنشئاً لها، فتطلب استقرار إمكانية الخروج منها البحث أولاً عن حوامل مجتمعية تقود هذا الخروج، والانتقال إلى حالة شراكة تفاعلية حقيقية منتجة.

في سبيل هذه الغاية اعتمدت الدراسة على آليات بحثية غير تقليدية من أجل اختبار الفرضيات مع القوى المكونة للبيئة نفسها ليظهر أن المجتمع المدني يمكن أن يكون الجوكر في الحالة التفاعلية الجديدة وعقدة محورية تمر خلالها كل التفاعلات الممكنة كأحد أهم سبل الوصول إلى حالة التنمية الحقيقية في سوريا ومعالجة الاختلالات المختلفة، دون انتظار المسار الدولي للحل كون هذا المسار محكوم بمصالح القوى غير السورية.

ورأت الدراسة أن المجتمع المدني يجب عليه أن يحسن الانطلاق في مسارات عمله كي لا يضيع بوصلته، من خلال العودة إلى الجذور لتفعيل الحالة المدنية لأنها يمكن أن تنتج لاحقاً حالات تفاعلية، وتكمن جذور الحالة المدنية في الحالة الأهلية من خلال التشكيلات الأهلية الحديثة التي استطاعت

التحرر من القيم والعلاقات ما قبل المدنية وتبنت قيماً مدنية في عملها،  
ولذلك يقترح البحث:

- الانتقال إلى توصيف فعلي لأدوار المجتمع المدني وتحديد مساحته  
وكيفية ممارسة أدواره وتفاعلها مع "الثقب الأسود" في المراحل القادمة  
بهدف الوصول إلى حالة النصف كتلة الفاعلة.
- الكف عن تحويل المدني إلى حالة سياسية كإشكالية يقع فيها  
الكثيرون من المستغلين بالشأن العام، لأن المدني ليس حالة بديلة أو  
منافسة للحالة السياسية.
- دراسة المجتمع الأهلي في سوريا وتمايزاته وإمكانية الإفادة من خبراته  
وتراكم تجاربه بما يخدم الحالة المدنية الجديدة.

# الفهرس

3	مقدمة
5	إشكالية الدراسة
6	محددات الدراسة وفرضياتها
8	منهج الدراسة
9	آليات الدراسة
14	حدود الدراسة
15	المبحث الأول: خارطة الكتل الأساسية
19	أ_ التحالف القوي
25	ب_ طيف اليمين
33	ج_ فيض اليسار
40	د_ المستقلون
49	المبحث الثاني: الحاجة إلى حلول تفعيلية للمجتمع
55	المبحث الثالث: كتلتي المدني والأهلي
73	المبحث الرابع: إمكانات الشراكة والتحالف
82	نتائج الدراسة
90	الخاتمة



مشروع حوار القوي  
السياسية والاجتماعية



حركة البناء الوطني  
NATION BUILDING MOVEMENT  
*Syrian Nation Builders*

Nearby Bader Mosque  
Al-Jahezz, Damascus, Syria  
Tel: +963 113330665  
Mob: +963968555373  
[www.nbmsyria.org](http://www.nbmsyria.org)